تمهيد :

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي توجهها دول العالم بما فيها الجزائر، لما ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على الجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى، ثم الجانب الاقتصادي الذي سيحرم من طاقات بشرية تصنف ضمن الطاقات المعطلة. بينما الاستغلال الأمثل لها من شأنه أن يدفع عجلة التنمية إلى الأمام للخروج من أزمة الفقر والتخلف التي تميز هذه الدول. ومما زاد الأزمة استفحالا اتساع هوة الاختلالات الهيكلية لاقتصاديها. مما استدعى الشروع في سلسلة من الإصلاحات غالبا ما تفرضها مؤسسات التمويل الدولية قصد إنعاش اقتصاديها من جديد، في إطار سياسة انكماشية تركز على إدارة الطلب الكلي الشيء الذي سينتج عنه بالضرورة تراجع حجم الاستثمارات العمومية،

لعل من بين الأسباب الموضوعية التي أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة بالجزائر تبنيها لبرنامج التعديل الهيكلي الذي بموجبه تعمل على تطبيق نظام الخوصصة بمختلف أشكالها، حيث تتنازل الدولة عن المؤسسات العمومية لفائدة القطاع الخاص في إطار تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها منذ سنوات، بداية من استقلالية المؤسسات الممتدة إلى نهاية الثمانينات من القرن الماضي، وانتهاءا ببرنامج التعديل الهيكلي تمهيدا للدخول إلى اقتصاد السوق.

1- طبيعة الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على البطالة والتشغيل في الجزائر

لقد عانت الكثير من الدول النامية ومنها الجزائر نتيجة السياسات الداخلية والتغيرات العالمية من ضغوطات كبيرة منذ نهاية التسعينات متمثلة في مجموعة من الاختلالات الداخلية كالعجز في الموازنات العامة، عجز الموازين التجارية، ارتفاع حجم الديون الخارجية، وإختلالات خارجية كتدهور شروط التبادل التجاري، تدهور أسعار المواد الأولية ...الخ، والتي أصبحت السمة الرئيسية للكثير من الدول وفي هذا الإطار وبغية معالجة هذه المشاكل برزت الحاجة الماسة إلى برامج (سياسات) تصحيحية ، حيث بدأت الجزائر كغيرها من الدول في انتهاج سياسات إصلاحية بداية من سنة 1988 وذلك بلجوئها إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية من أجل الاقتراض مقابل تبني سياساتها الإصلاحية وقبول شروطهما لحل الإختلالات التوازنية، لكن لم يسلم تطبيق هذه الإصلاحات من الآثار السلبية التي نجد على رأسها تفاقم مشكلة البطالة وارتفاع حدتها، لهذا سنحاول في هذه المبحث تحليل أثر الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة، وقبل ذلك علينا التعرف أولاً على أهم الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الجزائر ولو بشكل مختصر حتى يتسنى لنا معرفة أثر تلك الإصلاحات على مستوى التشغيل والبطالة.

1-1- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

ان الجزائر كغيرها من الدول المتخلفة تبنت برنامج للتثبيت أو الاستقرار الاقتصادي مدعوما ببرنامج التصحيح الهيكلي، وذلك بعد استفحال الأزمة الاقتصادية لعام 1986،وبعد أزمة المديونية الخارجية إذ تجاوزت خدمة الدين آنذاك الخارجية 82 % ، وإذا كان برنامج الأول يعالج إختلالات قصيرة المدى بهدف توفير الاستقرار الاقتصادي وتوفير الشروط الضرورية لإعادة بعث النمو الاقتصادي على أسس سليمة من خلال معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية، فإن البرنامج الثاني يهدف إلى تغيير النمط العام السائد لتدفقات العرض والطلب وذلك من خلال مجموعة من التدابير.

1-1-1- برنامج الاستقرار الاقتصادي

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها وأعبائها جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها ومحاولة استرداد الثقة الائتمانية لها واشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين وتم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية.

1 ـ 1 ـ 1 برنامج التثبيت الاقتصادي الأول 1989/05/31 إلـى 1990/05/30

في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانيات ومع توقف منح القروض والمساعدات الاقتصادية الجديدة للجزائر، وإصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التوصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية، أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى الصندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية والرضوخ للمبادئ العامة للصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية مع أن أهداف ومحتوى الاتفاق يرمي إلى تطبيق شرطية الصندوق من صرامة في تطبيق السياسة النقدية وتخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار والفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية وعليه تم صدور قانون النقد والقرض [1].

لقد سمحت هذه المفاوضات للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية، حيث وافق صندوق النقد الدولي علي تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في إطار اتفاق STAND BY ، وقد استخدم المبلغ كليًا في 30 ماي 1990 [2] وكذلك تم الحصول على تسهيل التمويل التعويضي والطارئ والذي قدر بـ351 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بسبب انخفاض مداخيل الصادرات من المحروقات مع ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية .

[1]- مدني بن شهرة (2009) ، مرجع سابق ، ص130.
[2] - مسعود درواسي ، (2005) ،**"السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر2006-1990)** ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، ص366.

1-1-1-2برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03 إلى 1992/03/30

إن مدة الاتفاق المقدرة بسنة لم تكن كافية من أجل استقرار الاقتصادي الجزائري مما جعلها تلجأ إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى للحصول على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي، وعليه توصلت الجزائر إلى عقد ثاني مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991 حيث تم تحرير رسالة النية في 21 أفريل 1991 ، واتفقت معه على بعض الإجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي1 :

- ❖ إصلاح المنظومة المالية .
- ❖ تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري .
- ❖ تحرير التجارة الخارجية والداخلية والعمل على رفع صادرات النفط.
- ❖ تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات .

حصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض يقدر ب 300 مليون وحدة حقوق سحب خاص أي ما يعادل 403 مليون دولارمع خدمة دين تقدر ب 6 مليار دولار لسنتي 1990-1992 ، ورغم ما حققته الجزائر من إنجازات كانخفاض المديونية الخارجية من

[1] - مدني بن شهرة ، ص 133.

28,379مليار دولار سنة 1990 إلى26,7 مليار دولار سنة 1992 ، إلا أنه ابتدءًا من سنة 1992 بدأت تظهر إختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي بنسبة 2 % من إجمالي الناتج المحلي وذلك نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية، مما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة ومنها تغير مقدار التضخم مما أدى إلى تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع في الكتلة النقدية بحوالي 21.2 % كما أن نسبة البطالة وصلت إلى 23.2 % [1]، إذ عاشت الجزائر وضعًا اقتصاديًا واجتماعيًا صعبًا جعلها في أمس الحاجة للحصول على تمويلات جديدة والتي وافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج إصلاحي آخر .

1-1-1-3 برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أفريل 1994 إلى مارس 1995

لجأت الجزائر للمرة الثانية إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري، من خلال رسالة القصد – النية – التي تضمنت الإصلاحات التي تنوي الجزائر تفعيلها من خلال إستراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول إلى اقتصاد السوق، والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن .تمحورت أهداف هذا الاتفاق حول ما يلي[2] :

- ❖ بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الصناعة والفلاحة .
- ❖ تشجيع الاستثمار في قطاع السكن .

[1] - مدني بن شهرة ، (2009) ، ص 134 .
[2] - الهادي خالدي ، (1996) ، **" المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي "**، دار الهومة ، الجزائر ، ص ص 202-203 .

❖ مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة.

على هذا الأساس وافق صندوق النقد على هذه الإستراتيجية بمنحه مساعدة مالية مقدرة بـ 731.5 مليون حقوق سحب الخاصة أي ما يعادل 1037 مليون دولار، وتخصيص 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية وتم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994وحددت مدة التسديد 16 سنة في إطار نادي باريس مما مكن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 اتفاقية ثنائية، الأولى كانت مع كندا في ديسمبر 1994 والأخيرة كانت مع ايطاليا في فيفري1995 [1] .

و كإجراءات عملية لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة قرارات لتحقيق أهداف الاتفاق المشار إليه سابقا ونذكر منها:

- ✓ تعديل معدل الصرف ليصبح 1 دولار يساوي 36 دينار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدل 40.17% .
- ✓ بهدف دعم إدماج الاقتصادي الجزائري في الاقتصاد العالمي لجأت لتحرير التجارة الخارجية .

[1] - مسعود درواسي ، مرجع سابق ، ص374 .

✓ تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3 %من الناتج الداخلي الخام، وتقليص وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية) عن طريق رفع معدل الفائدة على الادخار من 10% إلى 14 % وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5 % .

1-1-2- اتفاق التصحيح الهيكلي مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998

نتج عن انبثاق برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى (1994-1995) السابق الذكر اتفاق آخر تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998 تم بموجب هذا الاتفاق الحصول على مبلغ يقدر ب 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 127.9 % من حصة الجزائر في الصندوق[1] ونلخص أهم محاور هذا البرنامج كما يلي[2]:

- **السياسة النقدية :**

هدف السياسة النقدية لبرنامج التعديل الهيكلي إلى تقليص الطلب الفعال، من خلال امتصاص فائض السيولة والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود بغرض الحد من معادلات التضخم حتى تصل إلى 06% مع نهاية تطبيق البرنامج على أن يتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة، وقيمة

[1] - كريم النشاشيبي وآخرون ، (1998) ،" **الجزائر ، تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحول الى اقتصاد السوق** "، صندوق النقد الدولي ،واشنطن ، ص123.
[2] - مدني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص 145 .

السقوف الائتمانية، وتحسين إطار السياسة النقدية لجلب المزيد من الأموال للبنوك وتطوير أسواق المال وخفض أو إلغاء الائتمانات التفصيلية لقطاعات معنية.

- **تحرير الأسعار :**

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى إزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية، وحدد البرنامج مدة ثلاث سنوات لتحرير كل السلع والخدمات، وقد تم تحرير أسعار منتجات قطاع العام على مراحل ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقة إلى ما يقارب ب 200 %تماشيًا مع الأسعار العالمية بين سنتي 1994-1996 .

- **تحرير التجارة الخاصة والتحكم في نظام الصرف :**

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحاً سواء بتحرير بعض المواد الأساسية وإلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة قبل ذلك والاتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير كما أن تخفيض قيمة الدينار وإنشاء مكاتب للصرف وفتح البنوك للرأسمال الأجنبي كانت أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي.

- **قطاع الفلاحة:**

من بين البرامج الموصوف للجزائر هو الاهتمام بالقطاع الفلاحي هدفه تنمية هذا القطاع الذي يعتبر محور أساسي في الجزائر والتي حاولت الدولة أن تقوم بترقيته واندماجه في المخطط الإقليمي .

نجد أن برنامج الحكومة لسنة 1997 يهدف إلى:

- ✓ تحقيق استقرار الاستغلال الفلاحي .
- ✓ توفير شروط دفع حركية المنتجات الفلاحية .
- ✓ العمل على التنمية الدائمة للفلاحة.

- **تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية:**

هناك إجراءات أخرى صاحبت برنامج التعديل الهيكلي تهدف إلى:

✓ **تنمية القطاع الخاص :**

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تشجيع الاستثمار الخاص وهذه العملية تبنتها الجزائر من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994 ، وذلك من خلال بيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها لصالح مسيرين خواص ومساهمة الخواص في رأس المال المؤسسات العمومية وهذا في حدود 49 % . ثم وسعت هذه المساهمة وأصبحت غير محدودة وذلك من خلال قانون الخوصصة لسنة1995 .

✓ صلاح المؤسسات العمومية [1]:

لقد عرفت المؤسسة العمومية الجزائرية عدة إصلاحات بعد سنة 1988 ومنها إنشاء صناديق المساهمة الثمانية والتي كانت تعتبر الممثل الشرعي والوحيد للدولة في ممارسة حقها في ملكية رأس المال العام وتهدف إلى تمكين كل مؤسسة من تحمل مسؤولياتها وإجبارها على تحسين مردودياته بعد تجربة خمس سنوات لهذه الصناديق لوحظ أن اقتصاد الدولة بقي على حاله ولم تعطي الوصايا أي مردود وأن هذه الإصلاحات لم تأتي بالجديد وعليه تم حل هذه الصناديق في 1995/12/24 .

إن النتائج السلبية التي حققتها صناديق المساهمة من بيروقراطية واحتكار لأموال الدولة أدى إلى تأطير جديد للاقتصاد العام من خلال مرسوم 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 ، المتعلق بكيفية تسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، الذي أدى إلى حل صناديق المساهمة واستحداث الشركات القابضة التي تتوفر على قسط مهم من رأس المال عدة شركات لقطاعات متقاربة أو متعاملة وبموجب المادة 17 من القانون 95-55 تم إنشاء المجلس الوطني للمساهمات الدولة يكلف بتنسيق نشاط الشركات القابضة وتوجيهها. [2]

إن الشركات القابضة الإحدى عشر تعتمد على مختلف النشاطات الاقتصادية ذات المردودية الإنتاجية مثلا قطاع الصناعة به ستة شركات قابضة، قطاع البناء والأشغال

[1] - مدني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص 152
[2] - مدني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص 153

العمومية به شركتين قابضتين، وكان رقم أعمال مبلغ 590 مليار دينار سنة 1998 ومستوى الديون انخفض بنسبة 4% ونسبة نمر كان ما بين 9.3 % و 10.5% ، ولكن قبل هذا الإجراء وفي إطار برنامج التصحيح الهيكلي للمؤسسات العمومية جاء مخطط التقويم الداخلي الذي يهدف إلى وضع كل الوسائل و المكانيزمات التي من شأنها تحسين مستوى الإنتاجية والاستعمال الأفضل للمواد.

إن تفاقم المشاكل الإدارية والمالية للقطاع العام وكثرة الخسائر مثلت عبئًا كبيرًا على ميزانية الدولة السنوية مما أدى إلى عجز الموازنة وعبء الدين الخارجي أصبح من الضروري إجراء بعض التعديلات على المنظومة الاقتصادية ولعل أهم ما أستحدثه قانون 95-22 الموافق لـ26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات مضمونها تقليص دور الدولة في إدارة المشروعات الإنتاجية وأن يؤول هذا الدور إلى القطاع الخاص، بنقل الملكية ومعها الإدارة للقطاع الخاص أو ببقاء الملكية ونقل الإدارة إليه، أو بتأجيرها فروع إنتاج مصانع ومنشآت [1].

وحددت المادة الثانية من قانون الخوصصة أن القطاعات المعنية بالعملية هي المتعلقة بميدان الدراسة وإنجاز البناءات، الأشغال العمومية، الري، التجارة، التوزيع السياحة والفندقة، الصناعات النسيجية الزراعة الغذائية، الصناعات التحويلية، الميكانيك،

[1] - مدني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص 152

الكهرباء الإلكترونيك الخشب ومشتقاته، الورق الكيمياء، البلاستيك، الجلود، النقل، أعمال الخدمات البنائية والمضاربة، التأمينات، الصناعات الصغيرة .

كما أنه استوجب هذا القانون عدة شروط لخوصصة المؤسسات العمومية وحدد مجموعة من المبادئ التي تتم على أساسها عملية التحول منها [1]:

- التدرج والانتقائية في عملية الخوصصة، وكذا الشفافية .
- مراعاة المصلحة العامة بوضع ترتيبات معقولة ومناسبة تمنع المؤسسة المحولة إلى القطاع الخاص من الاصطدام بالمصلحة العامة
- الاستفادة من عملية بيع المؤسسات العمومية دون تمييز بين الفئات الاجتماعية، مع تحديد مبادئ
- توجيهية لحماية عمال وإعطاء حق المشاركة في رأس المال المؤسسة المحولة بنسبة 20% .

إن الخوصصة أداة ضرورية في سياق سياسات التنمية بوجه عام وفي إطار التعديل الهيكلي بوجه خاص ولها أكثر من دلالة لارتباطها بإنجاز عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي للجزائر التي كانت تتبع التخطيط المركزي وكذلك ما تستهدف الخوصصة من تسهيل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي وإعادة هيكلة اقتصادها لتتماشى مع نمط وآليات الاقتصاد الحر وأصبحت الخوصصة من البنود الأساسية

[1] - مدني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص 155 .

لمعالجة الأوضاع المالية المتدهورة وعلى هذا الأساس أسندت مهام الخوصصة إلى هيئة مكلفة بالعملية وإنشاء مجلس الخوصصة ولجنة مراقبة عمليات الخوصصة.

1-2- نتائج السياسات الإصلاحية على البطالة :

اثرت برنامج الإصلاح بشكل مباشر على الاستثمار ومن ثم في معدل نمو الناتج المحلي، مما أدى إلى انخفاض الطلب على العمل أو إلى زيادته في أفضل الأحوال بأقل من الزيادة في المعروض منه، وما ترتب عليه في زيادة حجم البطالة على الأقل في الآجال القصيرة وربما في الآجال المتوسطة في كثير من الدول التي سبقت الجزائر في تطبيق هذه البرامج كما يرى بعض الاقتصاديين أن تلك الآثار تقتصر على الأجل القصير فقط حيث أنه مع مرور الوقت ترتفع مرونة سوق العمل ويعمل بطريقة أكثر كفاءة في الأجل الطويل ومن ثم يرتفع مستوى التشغيل ويقلل من البطالة.

1-2-1 نتائج برامج الاستقرار الاقتصادي على البطالة :

إن من أهم السياسات الرئيسية لبرامج الاستقرار الاقتصادي هي السياسة المالية التي تهدف إلى الحد من عجز الميزانية العامة للدولة وسياسة خفض قيمة العملة المحلية كآلية للوصول إلى سعر صرف حقيقي.

1-2-1-1 اثر السياسات المالية على البطالة :

تهدف السياسة المالية إلى الحد من عجز الميزانية بواسطة خفض النفقات العامة وزيادة الواردات العامة ويتم ذلك بتنفيذ مجموعة من السياسات الفرعية أهمها خفض الأجور، ووقف التوظيف في القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية، خفض الاستثمار العام، خفض نفقات الدعم والإعانات الحكومية مع تحسين هيكل الضرائب ورفع أسعار الخدمات العمومية[1] .

إن انخفاض النفقات الجارية وخاصة خفض معدل الزيادة في الأجور وخفض عدد الوظائف في القطاع الحكومي عن طريق إيقاف تعيين المتخرجين من المعاهد المتخصصة والجامعات والمدارس العليا أدى إلى زيادة نسبة البطالة بحيث انتقل عدد البطالين من 435000 بطال سنة1985 إلى 1150000 بطال سنة 1990 ووصل في سنة 1992 إلى 1482000 بطال ليتزايد بعد ذلك سنة 1993 و 1994 من 1770000إلى 2100000 بطال، أي بنسبة 18.64% ، وذلك رغم تطبيق نظام الشبكة الاجتماعية في سنة 1992 ، من بين القطاعات الأكثر تأثرًا بسياسة خفض

[1] - مدني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص 210.

الإنفاق العام هي قطاع لتربية والصحة والسكان وبدرجة أقل التعليم العالي والبحث العلمي [1] .

إن أهم آثار تقليص نفقات الميزانية على الإنفاق العام هو انخفاض نفقات الاستثمار وهذا ما يدل على أن الجزائر تراجعت عن دورها في خلق وظائف جديدة لإستعاب جزء من العاطلين أو من الداخلين الجدد لسوق العمل وخفض معدلات الأجور ومنه انخفاض في عدد الوظائف الحكومية عن طريق التسريح أو التقاعد المسبق، إضافة إلى خفض الطلب المحلي الذي ساهم في انخفاض مستوى الطاقات الإنتاجية القائمة مما أدى إلى تراجع معدلات الاستغلال وأكثر الصناعات تضررًا هي صناعة الخشب والصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية مما أدى إلى تقلص فرص العمل القائمة وعدم الإسهام في خلق فرص عمل جديدة.

1-2-1-2- أثر سعر الصرف على البطالة :

إن انخفاض سعر الصرف للدينار الجزائري في مواجهة العملات الأجنبية أدى إلى زيادة كل من تكلفة الاستثمار وتكلفة الإنتاج وذلك كله يحد من نمو الاستثمارات والتوسيع فيها ومن ثم عدم قدرة الاقتصاد على خلق المزيد من فرص العمل الجديدة وارتبطت مسألة سعر الصرف بحجم الديون الخارجية وتسديدها على المدى الطويل [2] .

---

[1] - مدني بن شهرة ،مرجع سابق ، ص 211.

[2] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، **"تقرير حول الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي "**، الدورة الثانية عشر ، الجزائر (1998)، ص 65 .

إن انخفاض قيمة الدينار، بنسبة 7.3 % في مارس 1994 وبنسبة 40.17 % في شهر أفريل من نفس السنة ، أدى إلى تقارب الانخفاض في سوق الموازية حيث أصبح الفرنك الفرنسي يقابله 14 دينار في السوق الموازية أما في البنوك فإن الفرنك الفرنسي يقابل 11 دينار جزائري ومن حيث القيمة الحقيقية الفعلية انخفضت قيمة الدينار بنسبة 28.7 %سنة 1994 و 6 %سنة 1995 .

هذا الانخفاض في قيمة الدينار الجزائري دفع بالجزائر إلى تصفية مؤسساتها الاقتصادية إما بالغلق النهائي أو الخوصصة، مما أدى إلى عدم بعث استثمارات جديدة أو تجديد الاستثمارات القديمة بسبب العجز المالي ما نجم عنه تسريح عدد كبير من العمال وزادت قوة طلب العمل في سوق العمل وقلة العرض، نتج عنه ارتفاع مستوى البطالة.

1-2-2- أثر برامج التعديل الهيكلي على مستوى التشغيل والبطالة :

لقد كان لبرنامج التعديل الهيكلي أثرًا كبيرًا على مستوى التشغيل والبطالة من خلال عدة إجراءات والتي سبق ذكرها وسنحاول من خلال هذه العناصر تبيان أثر أهم الإجراءات على التشغيل والبطالة باختصار[1].

[1] - مدني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص 214 .

1-2-2-1- اثر سياسة الإصلاح في القطاع العام والخوصصة :

وجد القطاع العام نفسه أمام محيط جديد دون تهيئة المناخ المناسب لهذا القطاع وبخاصة قضية نقص التمويل لهذه المؤسسات العمومية والاقتصادية مما أدى بها إلى التصفية الكاملة أو الخوصصة وإعادة الهيكلة، وتبقى عملية إعادة الهيكلة المطبقة على المؤسسات الصناعية عديمة الفعالية رغم الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة سواء في إطار مخططات التطهير المالي للمؤسسات العمومية التي كلفت الخزينة العمومية 840 مليار دينار، أو من خلال عملية التقويم الداخلي للمؤسسات التي خلفت خلال فترة نهاية 1996ونهاية 1998 تسريح 60 ألف عامل من القطاع الصناعي لوحده .

إن هذه الإجراءات تؤثر سلباً على مستوى التشغيل والبطالة، نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية والخاصة وتباطؤ تطبيق الخوصصة، ما أثر سلبًا على مجموع الاستثمار، وأدى إلى التسريح الجماعي للعمال نتيجة إعادة الهيكلة وغلق المؤسسات مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة، بحيث ارتفعت النسبة من 24%سنة 1994 إلى أكثر من 29% سنة 1997 ، في هذه الفترة قدر عدد البطلين بـــ 2.3 مليون بطال منها 80 % من البطالين هم شباب أقل من 30 سنة وثلثين منهم عديمي الخبرة وحوالي 80000 من خريجي الجامعات والمعاهد العليا المتخصصة وحوالي 360000 أجير فقدوا مناصب عملهم أو وجهوا إلى البطالة التقنية بين 1994 و

1998وهذا ما أدى إلى الطلب المتزايد للعمل السنوي حيث تراوح ما بين 250.000 إلى 300.000 طلب عمل سنوي [1].

تشير الإحصاءات التي تم إعدادها في جوان 1998 ، إن إجراءات حل المؤسسات شملت 815 مؤسسة منها 679 أي % 83 عبارة عن مؤسسات عمومية محلية 134 مؤسسة اقتصادية عمومية أي 16 % منذ 1994 [2]، انجر عن ذلك تسريح 212960عاملا أي بنسبة 99.56 %من عمليات التقليص المنفذة وقد بلغت حصة القطاع العمومي الوطني ما يقارب60 %، أما نسبة القطاع الخاص فبلغت 0.46% بمجموع 970 عاملاً، أما حسب قطاع النشاط فقطاع السكن والأشغال العمومية والري بلغت النسبة % 60.2 والخدمات بنسبة 20.7 % أما القطاع الصناعي فكان بنسبة % 17.3والقطاع الزراعي فبلغت النسبة 1.8 % والجدول التالي يبين حصيلة العمال المسرحين حسب قطاع النشاط.

[1] - مدني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص 181 .
[2] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، (1998) ، **تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 1998** ، الدورة الثانية عشر ، نوفمبر ، ص 96 .

جدول رقم: (1) حصيلة المسرحين حسب قطاع النشاط السداسي الأول 1998 :

القطاع القانوني قطاع النشاط	مؤسسة اقتصادية عمومية	%	مؤسسة اقتصادية محلية	%	مؤسسة خاصة	%	المجموع	%
الفلاحة	2205	1.7	1234	1.5	370	35.6	3819	1.8
البناء والأشغال العمومية والري	76514	59.6	51557	61.7	195	18.8	128266	60.2
الخدمات	19345	15.1	24522	29.3	150	14.5	44017	20.7
الصناعة	30235	23.6	6310	7.5	323	31.1	36868	17.3
المجموع	**128299**	**100**	**83623**	**100**	**1038**	**100**	**212970**	**100**

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، (1998) ، ص 92 .

يضاف إلى العدد الأول عدد العمال الذين غادروا مؤسساتهم بطريقة إرادية حيث كان عددهم 50700 عامل، وتم إلغاء ما يقارب 213300 مناصب عمل شاغرة ، أي إلغاء ما يقارب منصب عمل بما في ذلك المناصب الشاغرة بالذهاب الإرادي وقد

تسارعت وتيرة تقليص العمال بطريقة كبيرة حيث زادت في سنة واحدة 1997-1998 بـــ 43 % أما العمال الذين أحيلوا على البطالة التقنية فكان عددهم حوالي 100840 عامل

إن مرحلة التعديل الهيكلي قد أثرت على الشغل بما يعادل 6 % من مجمل السكان المشتغلين في القطاع الهيكلي المنظم عام 1997 .

1-2-2-2- نتائج سياسة تحرير التجارة الخارجية:

تهدف سياسة تحرير التجارة إلى جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد مفتوح قليل الحماية الجمركية والعمل على الحد من عجز الميزان التجاري وبالتالي الحد من عجز ميزان المدفوعات .وينطوي برنامج الإصلاح الاقتصادي على تخفيض الرسم الجمركي وإلغاء الحضر الذي كان مفروضاً على بعض السلع فضلاً على تحرير سعر الصرف الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية الأخرى، وترتب عن هذه السياسات العديد من الآثار على مستوى التشغيل.

إن تأثير خفض الرسوم الجمركية وتخفيض الدينار على زيادة الصادرات مرهون بدرجة مرونة الطلب الخارجي على صادرات الجزائر من جهة، وبدرجة مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي من جهة ثانية، فضلاً عن مقدار الحماية والقيود التي تفرضها الدول الأجنبية على وارداتها من جهة ثالثة، ويبدو أن الهدف من تحرير التجارة الخارجية وبالأخص تحرير الاستيراد هو تمكين الدول الرأسمالية الصناعية من زيادة صادراتها إلى

أسواق العالم الثالث ومنه الجزائر مهما كان تأثير هذه السياسة على إضعاف الطاقة الإنتاجية وزيادة عجز الميزان التجاري فضلا عن خفض إمكانية خلق فرص عمل جديدة بل وزيادة معدلات البطالة.

إن الجزائر أخذت على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، لعلاج الإختلالات الداخلية والخارجية، لكن نجد على إثر تلك الإصلاحات أثار عديدة شملت النواحي الاقتصادية والاجتماعية خاصةً، حيث تفاقمت مشكلة البطالة وازدادت حدة الفقر وتدهور المستوى المعيشي للأفراد، وأرادت الحكومة الجزائرية علاجها من خلال مجموعة من السياسات نتطرق إليها في المبحث الثاني.

2- الإجراءات المرافقة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي للتخفيف من حدة البطالة

لقد كان لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر الأثر الكبير في تفاقم حده البطالة نتيجة السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها الدولة، حيث اختارت بعد ذلك أدوات وأساليب سياسية واقتصادية لمواجهة هذا الوضع (مشكلة تفاقم حده البطالة) ، وفي هذا الشأن أخذت مجموعة من التدابير ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت تلك من قبل الوزرة المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب، إضافة إلى برامج لدعم النمو الاقتصادي، وسنحاول تلخيصها في هذا المبحث على النحو التالي:

2-1- أجهزة تسيرها الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM:

إن مكافحة البطالة وخاصة لدى البالغين السن القانوني للعمل والعاطلين عن العمل بجميع مستوياتهم وامتصاص جزء منهم, و القضاء على المحسوبية في التوظيف في القطاع الاقتصادي فكرت الجزائر في انشاء الوكالة الوطنية للتشغيل لذلك ومن بين برامج هاته الأخيرة نجد :

-جهاز المساعدة على الإدماج المهنيDAIP

-عقود العمل المدعمة ِCTA

-عقود العمل في الاطار الكلاسيكي CDD

2-1-1- جهاز المساعدة على الإدماج المهنيDAIP:

يتمثل هذا البرنامج في تشغيل الشباب المتراوح أعمارهم مابين 16 و 35 سنة، و الذين لم يسبق لهم العمل وفق ثلاث أنواع من العقود :

2-1-1-1- عقود عمل ذات طابعِ CID- CIP: و الموجه الى خريجي الجامعات ومعاهد التكوين المهني والثانوي نحو المؤسسات الاقتصادية و القطاع الخاص بحيث تستفيد كل مؤسسة بـ15.% من عدد عمالها من هذا البرنامج ،وفق عقد عمل غير محدد المدة يجدد كل سنة بناء على طلب من المستخدم الى ان يتم توظيفهم، بحيث تدفع

مديرية التشغيل اجورهم المقدرة ب15000دج لخريجي الجامعات و8000دج لخرجي المعاهد والتكوين والثانوي وكذا التكفل باشتراكات الضمان الاجتماعي

2-1-1-2-عقود العمل المدعمة CTA: وهو عبارة عن برنامج تشجيعي موجه للمؤسسات الاقتصادية بحيث تستفيد المؤسسة من دعم شهري في اجرة المنصب للعامل وفق هذا البرنامج ، وكذا تخفيف أعباء اشتراكات الضمان الاجتماعي لتشجيع هاته المؤسسات على التوظيف اكثر والمساهمة في الحد من البطالة

2-1-1-3 عقود العمل في الاطار العادي كلاسيكي : بحيث يقوم طالب العمل بالتسجيل في وكالة التشغيل حسب رغبته ومؤهلاته وخبراته المكتسبة بحيث يجدد طلب كل ستة اشهر الى غاية ان يتم توظيفه وذلك من خلال عروض العمل الوافدة للوكالة بحيث تلعب شروط العرض و اقدمية التسجيل دورا أساسيا في التوظيف

إن تطبيق هذه البرنامج كشف عن بعض النقائص منها:

- ☒ إن الإدماج في مناصب العمل المؤقتة غير محفزة وغير مؤهلة بارتباطها بالأجر الوطني الأدنى المضمون .
- ☒ تشبع اغلب القطاعات من برنامج الادماج المهني بحيث لا يمكن استيعاب المتخرجون الجدد

☒ عدم توافق سوق العمل مع مخرجات الجامعة خاصة التخصصات الأدبية و التعليم .

☒ التنظيم والإجراءات الهامشية على مستوى المحلي بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه وتنسيق نشاطات مختلف المتدخلين ومتابعتها.

2-2- أجهزة تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية :

إن مكافحة البطالة وخاصة لدى البالغين السن القانوني للعمل والعاطلين عن العمل وامتصاص جزء منهم فكرت الجزائر في حلول مؤقتة تمثلت في إنشاء أجهزة تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، أنشأت عام 1996 ، تتمثل مهامها الأساسية في :

- ✓ ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة .
- ✓ تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل في إنجازها عمالة كثيفة أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع [1].

و تتمثل هذه البرامج التابعة للوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية في:

[1] - محمد قرقب ، (2005) ،**" عرض حول التوجيه والإرشاد في برنامج وأجهزة التشغيل بالجزائر"**، الندوة الإقليمية عن "دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب"، طرابلس، 11-13 جويلية ، ص 10 .

2-2-1- لتعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة IAIG :

هي عملية تشغيل ضمن الشبكة الاجتماعية في ورشات البلديات مقابل تعويض محدد بـ 3000 دج[1] لكل شهر تكون الاستفادة منه شخصًا واحدًا لكل عائلة دون أي شرط محدد عدا الأشخاص البالغين السن القانونية للعمل والعاطلين عن العمل، وأن طريقة تشغيلهم تتم وفق القوانين الخاصة بالتشغيل العادي، ولا يشكل هذا النوع من الشغل أو العمل علاقة عمل بل هو حل مؤقت وشكل من أشكال التضامن.

لقد سمح هذا الجهاز بالتخفيف من حده البطالة ولو بصفة ضئيلة، وخلال فترة التثبيت والتعديل الهيكلي تراجع عدد المستفيدين وذلك لعدة عوامل أهمها:

- انخفاض عدد ورشات البلديات المفتوحة .
- صعوبة اختيار شخص لكل عائلة .
- صعوبة الأعمال المنجزة وحرمان فئة النساء من المشاركة.

حيث بلغ عدد المستفيدين من التعويض سنة 1995 مقابل نشاطات ذات منفعة عامة، 588200 شخص بـ 31500 ورشة ، أما في سنة 1996 فقد بلغ عدد

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، (2002) ،" **مشروع تقويم حول أجهزة الشغل** "، الدورة العامة العشرون ، الجزار ، جوان ، ص 111 .

المستفيدين 283100 بـ 17200 ورشة أما في سنة 1997 فقد بلغ عددهم 11400 شخصا بـ 8500 ورشة ، بينما في سنة 2001 فقد قدر عددهم بـ 13600 شخص[1] .

إن لهذا الجهاز عدة نقائص منها :

- ✓ عدم وضوح الأهداف المرجوة منه، بالإضافة لضعف الجوانب التنظيمية الخاصة به .
- ✓ تحديد التعويض بالأجر .
- ✓ إقصاء فئة الشباب البالغين 16-17 سنة مع السماح لباقي الفئات الأخرى بالاستفادة حتى وإن تجاوز سن التقاعد حيث كانت نسبتهم 19 % سنة 1995[2] .

2-2-2- الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة -TUP HIMO

أنشأ هذا الجهاز على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1997 ويهدف هذا البرنامج إلى تنمية وتطوير المجتمعات السكانية الأقل نموًا بهدف إنشاء عدد معتبر من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرقات والري والمحافظة على البيئة والغابات ومشاريع أخرى

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مرجع سابق ، ص 111 .
[2] - مدني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص 282 .

خاصة بالإصلاحات الحضرية، وما يميز هذه الأشغال بأنها لا تتطلب تأهيل عالي ولا معدات ضخمة [1] .

وجد هذا الجهاز بغرض التخفيف من آثار الإصلاحات الاقتصادية على الفئات السكانية المحرومة ولدعم تحسين النشاط الاجتماعي للدولة، وتم تطبيق هذا برنامج على مرحلتين [2]:

المرحلة الأولى 1997 -2000 :

هي مرحلة نموذجية يسمح بانطلاق الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة بإحداث مناصب عمل مؤقتة في القطاعات الخاصة بالطرق، الغابات والأشغال البسيطة في مجال الري، حيث خصصت الجزائر قيمة 4,13 مليار دينار أي ما يعادل 50 مليون دولار، ثلث المبلغ الممنوح من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وذلك من أجل إنشاء 3846 ورشة، خصت عدة مشاريع أغلبها تم إنجازها خلال سنتي 1998-1999 أما بالنسبة لسنة 2000 لم يبقى إلاّ الأشغال التكميلية في إطار الأموال المتبقية التي لم تصرف مما أدت إلى تشغيل 140.000 شخص، ومنه تم إنشاء 42.000 منصب شغل دائم.

[1] - ناصر مراد ،" **فعالية آليات دعم التشغيل في الجزائر** "،الملتقى الوطني الثاني حول "واقع التشغيل واليات تحسينه "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 25-26 جوان ،2008، ص 37 .

[2] - مدني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص 282 .

المرحلة الثانية 2000- 2004 :

تخص المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على المرحلة 2001-2004 من أجل إنشاء 22000 منصب شغل ثابت سنويا بغلاف مالي تكميلي قدره 9 مليار دينار ، إن جهاز الأشغال ذات المنفعة العامة والاستعمال المكثف لليد العاملة سمح بتوفير مناصب عمل مؤقتة بتكلفة متوسطة تقدر بـ108406 دج سنويا .

إن هذا الجهاز تميز بنقائص رغم ما وفره من مناصب عمل مؤقتة وبتكلفة زهيدة نوجزها فيما يلي :

- ✓ عدم تشجيع البلديات في الاشتراك في اختيار القطاعات للمشاريع المؤثرة في الحياة اليومية للمواطن .
- ✓ التعقيدات الإدارية في تمويل ورشات هذا الجهاز من مندوب التشغيل إلى البنك إلى المستفيد .
- ✓ اقتصار هذا البرنامج فقط على المستوى المحلي دون جعله جهوي أو وطني .
- ✓ المساهمة الضعيفة في ترقية القطاع الخاص لاسيما المقاولة والمؤسسة المصغرة

2-2-3- عقود ما قبل التشغيل CPE [*]:

نتيجة تزايد عدد خريجي الجامعات والمعاهد المتخصصة وقلة مناصب العمل سواء المؤقتة منها أو الدائمة ضمن مختلف مجالات الأنشطة الإدارية والاقتصادية وللحد من ظاهرة تفشي البطالة لدى فئة حاملي الشهادات العليا وضعت الجزائر برنامج عقود ما قبل التشغيل في شهر جويلية من سنة 1998 .

يهدف هذا الجهاز إلى التكفل بعروض العمل وتشجيعها وتشجيع إدماج الشباب حاملي الشهادات الجامعية أو التقنين السامين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 سنة و 35 سنة، ويهدف كذلك إلى تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم في سوق العمل[1] .

و يلتزم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل ودفع أجور المستفيدين من هذه العملية وفق ما يعادل 6000 دج بالنسبة للجامعين و 4500 دج بالنسبة للتقنين السامين خلال المرحلة الأولى لمدة سنة، وابتدءًا من سنة 2004 عرف هذا الجهاز إعادة تثمين الأجور الذي انتقل مبلغهم من6000 دج إلى 8000 دج شهريًا بالنسبة للجامعيين ومن 4500 دج إلى 6000 دج شهرياً بالنسبة للتقنيين السامين [2].

*CPE : Les contrats de pré-emploi.

[1] - ناصر مراد، مرجع سابق ، ص 07 .

[2] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، (2005) ،"مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004 "، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون ، جويلية ، ص 112 .

و تشير حصيلة ثلاث (3) سنوات من تطبيق هذا الجهاز إلى النسبة الإجمالية لإنجازه بـ 74% ومنها تم توظيف ما يقارب 63 % من إجمالي حاملي الشهادات في الإدارات وكانت حصيلة هذا الجهاز للفترة 1998-2000 مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (2) : حصيلة عقود ما قبل التشغيل للفترة 1998-2000

قطاع النشاط	1998		1999		2000	
	العرض	التوظيف	العرض	التوظيف	العرض	التوظيف
المجال الإداري	5980	5347	7274	5927	4000	2000
المجال الاقتصادي	991	926	6332	4639	7543	7711
المجموع	**6971**	**6273**	**13606**	**10566**	**11593**	**9711**

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،(2001) ، التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2000، الدورة العامة التاسعة عشر ، نوفمبر ، ص156 .

خلال هذا الجدول يتبين أن العروض أكبر بكثير من توظيف في نفس الإطار، وأن أكبر نسبة له كانت في الإدارة.

رغم أهمية هذا الجهاز إ لا أن الشباب يعرف عدة صعوبات في سبيل الحصول على هذا النوع من العقود، وإن حصل عليها فإنه يواجه أو يجد صعوبات في توظيفه بعد انتهاء مدة العقد بصفة دائمة، وتتوقف فعالية هذا البرنامج على مدى تقبله من طرف

الشباب بسبب ضعف قيمة التعويضات المالية، وتضاؤل فرص الاندماج بعد انتهاء العقد.

2-2-4- برنامج القرض المصغر MC * :

دخل هذا الجهاز حيز التنفيذ سنة 1999 ، ويعتبر أداة لمكافحة الفقر والبطالة ذلك أنه موجه لكل شخص عاطل عن العمل، يتراوح سنه بين 18 و 60 سنة، وهو يتمثل في منح قرض بنكي لدعم عملية إنشاء نشاط يختاره صاحب الطلب، ويتراوح المبلغ الممنوح بين 50000 دج و 350000 دج بنسب فوائد منخفضة وتقوم وكالة التنمية الاجتماعية بتسيير القروض المصغرة حيث تقوم بتنسيق البرامج وضبط الإجراءات ومنح قرار المطابقة الذي يسمح للمقاول بتقديم مشروعه للبنك كما أنها تقوم بدور الوسيط بين الخزينة العمومية والبنوك، وتتدخل الهيئات التالية وفق المخطط التالي[1] :

- ✓ تقوم مديرية تشغيل الشباب باستقبال المرشحين ومساعدتهم في تكوين الملف وتلعب دور الوسيط بين المرشح ووكالة التنمية الاجتماعية .
- ✓ تقوم الوكالة الوطنية للشغل باستقبال المرشحين وتوجيههم نحو مديريات تشغيل الشباب .

*MC : le Microcrédit.

[1] - شلالي فارس ، (2004) ، **" دور سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004"**، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، ص 103.

- ✓ تقوم مديرية الشؤون الاجتماعية بتحديد المشاريع المؤهلة للاستفادة من القروض المصغرة التي تمنحها البنوك .
- ✓ يقوم الصندوق الوطني للمكافحة البطالة بتسيير صندوق التأمين من الأخطار الناجمة عن هذه القروض مع منح الضمانات.

بلغ عدد المستفيدين من برنامج القرض المصغر في سنة 2001 بـــ 3500 مستفيد وارتفع في سنة 2002 إلى 11800 مستفيد، ولكن في السنوات الأخيرة تراجع حيث وصل سنة 2005 إلى6500 مستفيد مما يعني عدم نجاعة هذا البرنامج[1] ، ومنذ سنة 2004أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وذلك بموجب المرسوم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم [2].

2-3- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC :

إن ارتفاع مستوى البطالة نتيجة تطبيق سياسة الاستقرار الاقتصادي الذي نتج عنه ضعف مستوى الاستثمار وخاصة العمومي ونقص التشغيل وزيادة الطلب على العمل، والتقليص المتزايد للعاملين مضافًا إليه البطالة التقنية الناجمة عن غلق المؤسسات

[1] - CNES, (2006), Rapport national sur le développement humain, Algérie, p 69.

[2] - محمد قرقب ، مرجع سابق ، ص 12 .

العمومية حيث تقلص الشغل الدائم في القطاع الوطني إلى 3% أي 7580 منصب عمل في فترة سبتمبر 1993 سبتمبر 1994 [1]مما أدى بالجزائر إلى إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

يعتبر هذا الصندوق الأول على مستوى العربي، والثاني على المستوى الإفريقي بعد جنوب إفريقيا وجاء الصندوق بإضافات جديدة تتمثل في تعبة البطالين المترقيين عن طريق مستشارين منشطين يكمن دورهم في تعبئة البطال المرقى حول المسار الذي ينتظره وتقوية كفاءاته البشرية وقدراته الذهنية.

إن فكرة التشغيل بموجب هذا الصندوق أنها تحافظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل والمساهمة في التقليل من حده البطالة، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية. فهذا الصندوق يحوز كفاءات وقدرات مالية في مجال التسيير وقد أصبح بصفة طبيعة بمثابة آلية عمومية لمحاربة البطالة للفئة الشبانية 35-50 سنة والتي لم يوجد لها حل من طرف إجراءات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وذلك بعامل السن، فبعد تعويضات العمل الذين فقدوا مناصب شغلهم لأسباب اقتصادية تمكن الصندوق من تقديم المساعدة عبر التكوين المستمر لهؤلاء العمال إضافة إلى إيجاد مراكز البحث عن الشغل ومراكز المساعدة على العمل ومراكز دعم العمل

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي ، (1995) ، **وثائق الدورة العادية الثالثة للجمعية العامة " آراء ،توصيات ، تقارير ودراسات"** ، 25-27 أفريل ،ص9 .

الحر ومنظمة لأطوار التكوين والتكييف وآليات مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات [1].

إن وضعية المستفيدين من إجراءات التأمين عن البطالة، تضاعفت مع مرور السنوات بحيث انتقلت الملفات المقبولة من 36108 ملف سنة 1996 إلى 188411 ملف عند نهاية 2003 ، وهذا الأمر عكس مدى الإقبال على هذه الطريقة في إنشاء مناصب الشغل الجديدة للبطالين وإن هذه الشريحة من البطالين تساهم في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة مع ما يعرف بفلسفة الرجوع إلى النمو الذي انطلق فيها منذ الفترة 2000-2003 مع تمديد هدف أولى بمعدل 07% الى 08% بين 2004-2007 وهذا ما يسمح بخلق المزيد من المناصب العمل لحساب غالبية السكان الذين يشكل عنصر الشباب الجانب الأكبر منه.

2-4- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ*

هي هيئة ذات طابع خاص، يتابع نشاطها وزير القطاع، أنشأت هذه الوكالة سنة 1996بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ، وهي تعد بمثابة جهاز لدعم تشغيل الشباب، باعتبار ذلك يشكل أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد

[1] - مدني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص 295 .

* **ANSEJ** : Agence nationale de soutien de l'emploi de jeunes.

الجزائري وتسعى هذه الوكالة إلى تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات، وإلى تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب[1] .

فهذا الجهاز موجه لفئة الشباب البطال من أصحاب المبادرات الذين يظهرون استعدادا وميولا للاستثمار في مؤسسة مصغرة، ويملكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه ولديهم كذلك الاستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع، كما أن أعمارهم تتراوح ما بين 19 إلى 35 سنة، وتضم شبكتها 53 فرع عبر كامل ولايات الوطن.

أما بالنسبة للمهام الموكلة لهذا الجهاز، فهي تتمثل فيما يلي [2] :

- ✓ تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات المتعلقة بإنشاء مؤسسات مصغرة .
- ✓ تمكين المستثمرين أصحاب المبادرات من فهم واستيعاب القوانين المتعلقة بممارسة نشاطهم وهذا عن طريق تفعيل وظيفة الإعلام والاتصال .
- ✓ إعلام أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم، والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة .
- ✓ ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط .

---

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، (2004) ،**"مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي** للسداسي الأول من سنة 2004" ، الدورة العامة العادية الخامسة والعشرون ، ديسمبر ، ص 117 .

[2] - الداوي الشيخ ،" **تحليل هياكل وبرامج التشغيل في الجزائر** "،الملتقى الوطني الثاني حول "واقع التشغيل في الجزائر واليات وتحسينه"، جامعة الجزائر ،26-25 جوان 2008، ص ص 90-91 .

- ✓ تسيير تمويلات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ، سيما الإعانات وتخفيض نسبة الفائدة .
- ✓ إخطار المستثمرين الشباب المؤهلين لاستفادة من قروض البنوك والهيئات المالية لتمويل مشاريعهم بمختلف الاستثمارات التي أنجزها المستثمرون الشباب .

لقد ساهم هذا الجهاز في تغيير السلوكات الاجتماعية نحو ميدان النشاط الذي اقتحمه النساء حتى الآن، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء في إنشاء المؤسسات المصغرة 17% في سنة 2001 مقابل معدل 10% في الفترة 1998-2000 [1].

و في إطار هذا البرنامج في سنة 2004 تم إنشاء 6677 مؤسسة مصغرة من خلالها تم توفير 18980منصب شغل، إلا أنه نجد تباين بين عدد المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة وتلك التي تم تمويلها فعلا من البنوك، حيث نجد 6567 مشروع وافقت البنوك على تمويلها من بين 69437 مشروع التي صادقت عليه الوكالة، لذلك من الضروري أن تساهم البنوك مع هذا الجهاز لإنجاز جميع المشاريع المقبولة ضمن هذا الجهاز [2] .

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،(2002) ،" **مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة" 200**1، الدورة العامة العشرون، جوان، ص ص 102-103

[2] - ناصر مراد ، (2006) ،مرجع سابق ، ص 352 .

.

2-5 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

تعتبر الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تابعة مباشرة لرئيس الحكومة، حيث يقوم وزير المساهمات وتنسيق الإصلاحات بمتابعة مجمل نشاطات الوكالة، من مهام الوكالة في إطار الاستثمار، وبالتعاون مع الإدارات والتنظيمات المعنية القيام بما يلي [1]:

- ✓ ضمان ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية .
- ✓ استقبال، إعلام ومساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين في إطار تنفيذ المشاريع الاستثمارية .
- ✓ تسهيل استكمال شكليات إنشاء المؤسسات وتحقيق المشاريع من خلال الشباك الوحيد اللامركزي (Guichet Unique).
- ✓ منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به .
- ✓ ضمان احترام الالتزامات المتعهد بها من طرف المستثمرين خلال فترة الإعفاء.

من أهم الانجازات التي حققتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ما يلي:

[1] - عمورة جمال ، **دور تطوير وتشجيع الاستثمارات في امتصاص البطالة في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،** بحوث وأوراق عمل ندوة عربية حول " البطالة، أسبابها، معالجتها، وأثرها على المجتمع" الجزء الثاني جامعة البليدة 25-27 افريل 2006، ص 472 .

- ✓ بلغ عدد المشاريع حسب ما توضحه الإحصائيات 2002 بـــ 3109 مشروع، بتكلفة إجمالية قدرها 368882 مليون دينار، كما تم استحداث 96545 منصب شغل جديد وهو ما يوضح مصداقية نظام ANDI .
- ✓ بلغ عدد مشاريع الاستثمار التي تم التصريح بها على مستوى الوكالة 3484 مشروع سنة 2004 ومنذ إنشاء الوكالة أي منذ سنة 2001 بلغ عدد المشاريع التي دخلت فع ُ لا في النشاط الإنتاجي 6612 مشروع بمبلغ 743.97 مليار دج ، مما سمح بتوفير 178166 منصب شغل أي 27 منصب لكل مشروع [1]، وتتوقف فعالية هذه الوكالة على توفير محيط مشجع للاستثمار .

2-6- برامج دعم النمو الاقتصادي :

قد اتسمت السياسة الاجتماعية المعتمدة خلال التسعينيات بانخفاض النفقات العمومية وإنشاء أجهزة مؤقتة وعدم مرافقتها بنمو اقتصادي، مما أدى إلى عجز هذه السياسة ماليًا نظرا لارتفاع عدد المحتاجين، لكن ابتدءًا من سنة 2000 ومع ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وتحسن مداخيل الدولة، تدعمت الأجهزة السابقة ببرنامجاً سمي ببرنامج الإنعاش الاقتصادي **(برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي)** يهدف إلى رفع وتيرة النمو وخفض نسب البطالة.

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،مرجع سابق ، ص 114 .

2-6-1- محتوى برنامج دعم الإنعاش :

شرعت الحكومة الجزائرية سنة 2001 - نتيجة للوضعية السابقة الذكر- في تطبيق برنامجاً لدعم النمو الاقتصادي، خصص له غلاف مالي قدر 525 مليار دج (07 مليار دولار) على امتداد أربع سنوات انطلق سنة 2001 وامتد إلى غاية 2004 ، مدعمًا برنامج آخر مكمل لدعم النمو الممتد من2005 إلى 2009 ورصد له 50 مليار دولار.

الهدف من برنامج الإنعاش الاقتصادي هو تفعيل الطلب الكلي وترقية الأنشطة التي بإمكانها توفير مناصب الشغل وتهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني وفق تحولات التي تميز المسار التنموي وبالتالي الربط بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي بحيث يرتكز البرنامج الإنعاش الاقتصادي على المحاور التالية [1]:

- مكافحة الفقر
- إنشاء مناصب الشغل
- التوازن الجهوي وإعادة إحياء بعض المناطق.

يغطي هذا البرنامج خمس مجالات رئيسية والجدول التالي يبين رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي على تلك المجالات .

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ص 120-121 .

جدول رقم (3) : رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب مجالات الاستثمار (2001-2004)

القطاعات	ترخيص البرنامج (مليار د.ج)	الهيكلة %
دعم الاصلاحات	45	08.6
الفلاحة والصيد	65.4	12.40
التنمية المحلية	114	21.70
الاشغال الكبرى	210.5	40.10
الموارد البشرية	90.2	17.20
المجموع	525	100

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، (2002) ، ص 123 .

يتبين من خلال هذا الجدول أن برنامج الإنعاش الاقتصادي قد خصص أكبر نسبة للقطاع الأشغال الكبرى بنسبة 40 % ذلك لأنه يعمل على توفير مناصب شغل في المدى القصير، ويعمل على توفير البنية التحتية الملائمة لنهوض القطاع الخاص

وإنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية، كما يلاحظ أيضا وبوضوح استحواذ القطاعات الأشغال الكبرى والتنمية المحلية والفلاحية والصيد لوحدها استثمارات تصل قيمتها إلى أكثر من 388 مليار د.ج، أي نسبة 74 % تقريباً من الغلاف المالي، أما الباقي فقد وزع للقطاعات الموجهة لدعم الإصلاحات والموارد البشرية.

2-5-2 تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وآثاره على التشغيل :

ساهم هذا المخطط بامتصاص البطالة، بحيث منذ انطلاقه سمح بإنشاء 751812 منصب شغل منها 464930 منصب دائم و 292882 منصب مؤقت، وقد استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر بحيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004 منها 96 % مؤسسات خاصة وهذا العدد يفوق عدد المناصب الشغل التي كانت متوقعة من هذا البرنامج خلال الفترة 2001-2004 والمقدرة بـ 713150منصب شغل وبالتالي هذا البرنامج قد حقق أهدافه في مجال التشغيل وبزيادة قدرها 38662 منصب شغل عن المتوقع[1].

لكن ما يمكن ملاحظته هو أن تلك مناصب العمل معرضة لزوال لأنها مناصب غير منتجة وهي ناتجة عن السياسة الإنفاقية التوسعية المتخذة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي وبتالي بقاؤها مرهون بالاستمرار الإنفاق على تلك القطاعات السابقة الذكر.

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مرجع سابق ، ص 113 .

بالنسبة إلى برنامج الثاني المدعم للنمو (2005-2009) ، التزم رئيس الجمهورية بإحداث 2 مليون منصب عمل خلال 2004-2009 .

من نتائج تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر تفاقم مشكلة البطالة التي وصلت نسبتها إلى أكثر من 29 %بمجموع 2,3 مليون بطال مع سنة 1997 حيث نجد أن مصدر البطالة يكمن في 52 %في القطاع العمومي و 48 % في القطاع الخاص وذلك كنتيجة حتمية لتراجع مخصصات الاستثمار وترشيد الإنفاق العام مما جعل الجزائر تنظر في إعادة نشاطها الاجتماعي وهكذا عملت من أجل التخفيف من الانعكاسات السلبية المتمخضة خاصة عند تحرير الأسعار وتقليص عدد المستخدمين وأثارها على القوة الشرائية ومدخول الفئات الاجتماعية المحرومة قامت الجزائر بإيعاز من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بوضع مجموعة من التدابير منها ما هو مفروض عليها ومنها ما جاء مصاحبا مع تطبيق مختل لبرامج الإصلاح[1].

3- دراسة هيكل وخصائص البطالة في الجزائر:

يسهم تشخيص ظاهرة البطالة إسهامًا كبيرًا وفعالا في تحديد كيفية علاجها، ويتطلب ذلك التشخيص التعرف على هيكل البطالة وخصائصها، لكن قبل ذلك يجب الإشارة أولا إلى بعض المفاهيم الأساسية المستخدمة حول التشغيل والبطالة في نظام المعلومات الجزائري والتي أوردها الديوان الوطني للإحصاء، ثم دراسة تطور حجم ونسب القوى

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مرجع سابق ، ص 114 .

العاملة سواء المشتغلة أو غير المشتغلة بتحليل هيكلها، وتمركزها وفق عدد من التصنيفات، كل هذا مرهون بتوفر المعلومات والبيانات الإحصائية ومدى مصداقيتها، للوقوف على أهم خصائص البطالة في الاقتصاد الجزائري.

3-1- مفاهيم أساسية حول التشغيل والبطالة في نظام المعلومات الجزائري

يتم في هذه النقطة التركيز على بعض المفاهيم والتعاريف الأكثر استعمالا الخاصة بالتشغيل والبطالة في الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى ذلك التعرف على مختلف المصادر الاستقصائية المتعلقة بها .

3-1-1- تعريف البطالة والمجتمع النشيط وفقاً للديوان الوطني للإحصاء [1]

سنتناول بعض التعاريف الخاصة بالنظام الوطني للمعلومات الإحصائية وذلك من منظور الديوان الوطني للإحصاء .

- **السكان النشطون : *la population active***

يتكون السكان النشطون من مجموع السكان المشتغلون زائد مجموع السكان البطالين ، فهم جميع العاملين بمن فيهم الأشخاص الذين تجاوزوا سنًا محددًا وكانوا أثناء الفترة المرجعية يمارسون عمل مأجورًا أو يعملون لحسابهم الخاص أو بدون عمل (العاطلين) .

[1]- ONS, (2006), Données statistiques, (Activité et emploi et chômage) au 4eme trimestre, N° 463, p 02.

- **السكان المشتغلون : *la population occupée***

إن المشتغل هو ذلك الشخص الذي يمارس عملا أو يقوم بأي نشاط له عائد نقدي أو طبيعي وهذا خلال فترة زمنية وهي فترة الاستقصاء .

- **السكان البطالون : *la population chômage***

حسب الديوان الوطني للإحصاء "بدون عمل " يقصد به "بطال" وهو ذلك الشخص الذي يستوفي في آن واحد على الشروط التالية [1] :

- أن يكون في سن العمل أن بين 16 و 59 سنة .
- بدون عمل أثناء فترة التحقيق .
- أن يكون قام بالبحث الجاد عن العمل.
- أن يكون متاح ومستعد لأي عمل مأجور أو غير مأجور أثناء فترة الإسناد.

و ينقسم العاطلون عن العمل إلى قسمين* ، قسم سبق لهم العمل وتعطلوا عنه لسبب ما الفئة *STR1* ، وقسم آخر يدخلون سوق العمل لأول مرة الفئة *STR2* أي : *STR =STR1 + STR2*

يقوم الديوان الوطني للإحصاء بعد تحديد التعاريف السابقة الذكر، بحساب مجموعة من المعدلات الشائعة الاستعمال في سوق العمل لمعرفة الوضعية الحالية له

[1]- Samira Lakel, (1998), L'emploi et le chômage en Algérie, mémoire d' ingénieur, INPS, p10.

* لا يعد النظام الإحصائي الجزائري ضمن البطالين الأشخاص الذين انقطعوا عن العمل بشكل مؤقت مع بقاء عقد العمل ساري المفعول.

ومقارنته بالسنوات الأخرى، ومن أهم هذه المعدلات نجد: معدل التشغيل، معدل النشاط ومعدل البطالة.

معدل التشغيل : *Taux d'occupation* [1]

الهدف من حساب هذا المعدل هو معرفة عدد المناصب التي تم خلقها للوقوف على تطور وضعية التشغيل، ويتم حسابه من خلال إيجاد النسبة بين السكان المشتغلين من جهة والسكان النشطين من جهة أخرى أي

$$T.O = \frac{\text{Population occupée}}{\text{Population } active}$$

معدل النشاط : *Taux d'activité*

حسب الديوان الوطني للإحصاء يوجد نوعين من معدل النشاط حيث نجد:

- ✓ **معدل النشاط الأول:** ويمثل النسبة بين السكان النشطين كلياً والسكان الكليون المقيمون، حيث يسمح هذا المعدل بمعرفة تركيبة المجتمع الكلي أي معرفة حجم القوة العاملة المؤهلة للعمل مقارنة مع حجم السكان الكلي

$$T.A1 = \frac{\text{Population occupée+Population en chomage}}{\text{population totale}}$$

[1]- ONS, (2006), Données statistiques, (Activité et emploi et chômage) au 4eme trimestre, N° 463, p 04.

✓ **معدل النشاط الثاني :** ويمثل النسبة بين السكان النشطين كليًا والسكان البالغون سن العمل حسب مفهوم المكتب الدولي للعمل، حيث يسمح هذا المعدل بمعرفة الفئات التي لا تدخل ضمن فئة البطالين ولا المشتغلين كالطلبة وغيرهم.

$$T.A2 =$$

✓**معدل البطالة**[1] :

معدل البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء هو العلاقة النسبية بين السكان البطالين من جهة والسكان النشطين من جهة أخرى أي :

يسمح هذا المعدل بمعرفة القوة العاملة المؤهلة للعمل لكنها لا تشتغل .

3-1-2- المصادر الاستقصائية بخصوص البطالة والشغل :

توجد ثلاث أنواع مختلفة من المصادر ا لاستقصائية للحصول على معلومات المتعلقة بسوق العمل وهي:

- ✓ التحقيقات لدى العائلات(المسوح الأسرية) .
- ✓ التحقيقات لدى المؤسسات (مسوح عبر المؤسسات)

[1]- ONS, (2006), Données statistiques, (Activité et emploi et chômage) au 4eme trimestre, N° 463, p 05.

- ✓ التحقيقات الإدارية (المصادر الإدارية).

3-1-2-1- المسوح الأسرية[1] :

إن التحقيق الأساسي حول البطالة لدى العائلات هو من مهام الديوان الوطني للإحصاء، حيث يستند عند تحديد معدلات البطالة في الجزائر على مصدرين رئيسيين، الأول هو الإحصاء العام للسكن والسكان *RGPH* وهي عبارة عن عملية مسح شاملة على مستوى كل التراب الوطني، كما تنفذ مرة كل عشر سنوات ينفذ في مدة 15 يوم ، ويعطي معلومات شاملة حول اليد العاملة والبطالة، حققت الجزائر منذ الاستقلال خمس إحصاءات (67.77،87،98،08) ، أما المصدر الثاني فهو MOD المسوح الأسرية الخاص باليد العاملة والديموغرافيا، وهو عبارة عن مسوح سنوية يتم من خلالها استجواب الأسر بطريقة عشوائية موزعة على كل الولايات هدفها هو إعطاء تقديرات لخصائص ومميزات اليد العاملة المتاحة.

في الواقع هناك صعوبات كثيرة تتعلق بالجدية في تزويد هذه المصالح بالمعلومات الإحصائية الصحيحة خاصة بالبطالة والتشغيل، ما يجعل المعطيات ناقصة المصداقية.

[1]- ONS, (2006), Données statistiques, (Activité et emploi et chômage) au 4eme trimestre, N° 463, p 06.

3-1-2-2- المسوح عبر المؤسسات :

هذا المصدر يوفر معلومات حول الشغل من خلال [1]:

- ✓ تحقيق حول الأجور والذي يعطي صورة عن الشغل في القطاع العام (خارج الإدارة) وهو تحقيق سداسي
- ✓ التحقيقات القطاعية (صناعة، البناء والأشغال عمومية..) تعطى صورة عن الشغل وهي تحقيقات سنوية تتعلق بالسنة السابقة للسنة التي تنجز فيها .
- ✓ تنجز كذلك وزارة الصناعة تحقيقا ظرفيا ثلاثيا، يتعلق بالشغل .

هذا النوع يهتم فقط بمحددات عرض الشغل والتي لا تعني سوى الإجراء بصفة عامة وانطلاقا من حجم معين للمؤسسات بصفة خاصة، إضافة إلى ذلك هذه الاستقصاءات تتلقى مشاكل عدة مثل:

- ✓ عدم ملائمة وموافقة سبر الآراء المشكلة من الملف العام للمؤسسات المقيدة لدى الديوان الوطني للإحصاء وهذا راجع إلى عدم كفاية الملف الابتدائي وكذا التأخير في تحديثه .
- ✓ النسبة الضعيفة للإجابة والرد، رغم إرسال برقيتين للتذكير.

[1] - عبد الله بلوناس ،" **البطالة والتشغيل في الجزائر بين الطرح النظري والواقع العملي دراسة للفترة 1985-2004** ، بحوث وأوراق عمل الندوة العربية حول " البطالة ، أسبابها ، معالجتها ، ، وأثرها على المجتمع ، الجزء الثاني ، جامعة البليدة ، 25-27 أفريل2006 ، ص 303 .

3-1-2-3- المصادر الإدارية :

وهي المصادر التي تعطي صورة عن الشغل في الإدارة (مديرية الميزانية، المديرية العامة للتوظيف الحكومي) وبعض المعلومات حول الشغل للقطاعات الأخرى، لكن تبقى هذه المعلومات غير كاملة لأسباب عديدة منها[1]:

- ✓ يوفر الصندوق الوطني للتأمين للعمال الأجراء فقط معلومات حول المشتغلين (***CNASAT***) أو غير الأجراء (***CASNOS***) المصرحين.
- ✓ توفر كذلك الوكالة الوطنية للتشغيل (**ANEM**) معطيات حول البطالة ولكنها لا تغطي سوى جزئيا
- ✓ توفر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (***ANESEJ***) معطيات حول عالم البطالة والشغل لكنها تبقى كذلك جزئية تتعلق بالمصرحين فقط .
- ✓ تنجز وزارة العمل سنويًا حوصلة حول الشغل، لكنها تصطدم بعائق المعدل الضعيف للإجابات حول استمارة الأسئلة الموجهة للإدارات والمؤسسات وهو ما يفقدها قيمتها العلمية.

[1] - عبد الله بلوناس ، مرجع سابق، ص303.

3-2- توزيع القوى العاملة (المشتغلة وغير المشتغلة)

يتم دراسة توزيع القوى العاملة (المشتغلة وغير المشتغلة) على عدة تصنيفات وذلك بغض النظر عن مدى صحة المعلومات والبيانات الإحصائيات والتي يشك فيها كثيرًا من الباحثين، ومدى توافقها مع ما هو في الواقع.

3-2-1- توزيع القوى العاملة المشتغلة :

لمعرفة خصائص العمالة في الجزائر، يتوجب دراسة توزيعها على مختلف التصنيفات سواء من حيث الحجم أو النسبة أو الهيكل بحيث توجد عدة تصنيفات وهي:

- توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية
- توزيع العاملة حسب المهنة .
- توزيع العمالة حسب فئات العمر .
- توزيع العاملة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس.

3-2-1-1- توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية :

سنحاول التعرف على كيفية توزيع العمالة بين القطاعات لمعرفة مدى مساهمة كل قطاع في عملية التنمية، وكذا معدل نمو العاملة من سنة إلى أخرى انطلاقاً من الأشكال التالية:

شكل رقم (2) : حجم العمالة الاجمالية

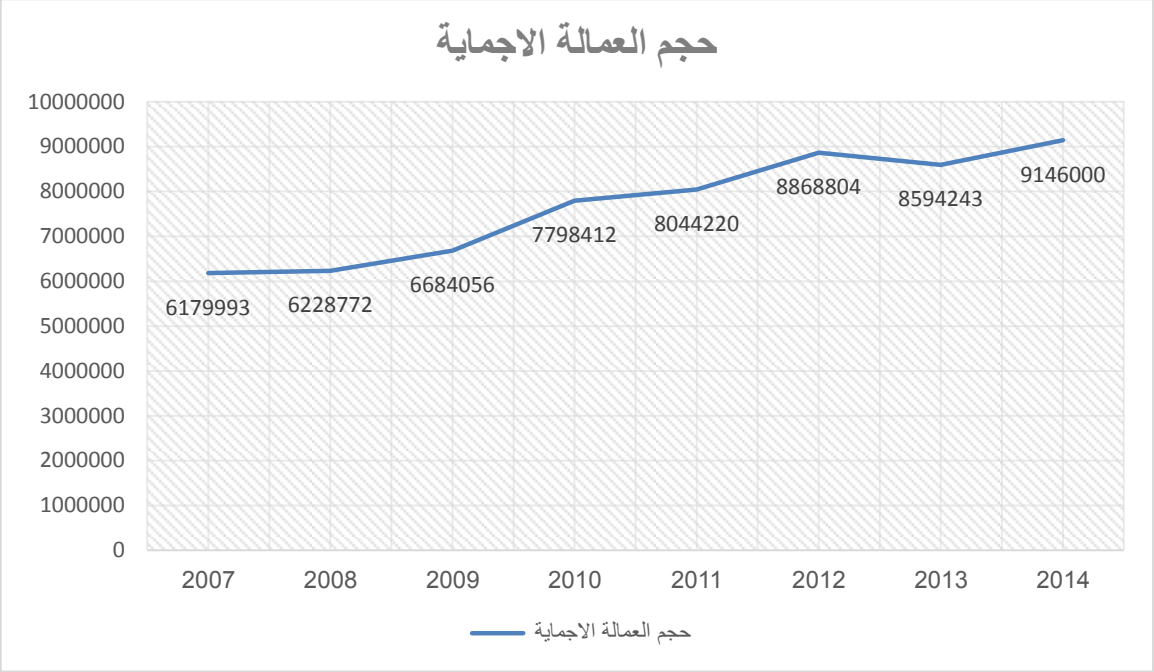

المصدر :من إعداد الطلبة انطلاقاً من الملحق رقم (1)

شكل رقم (3) : نسب العمالة حسب القطاعات الاقتصادية

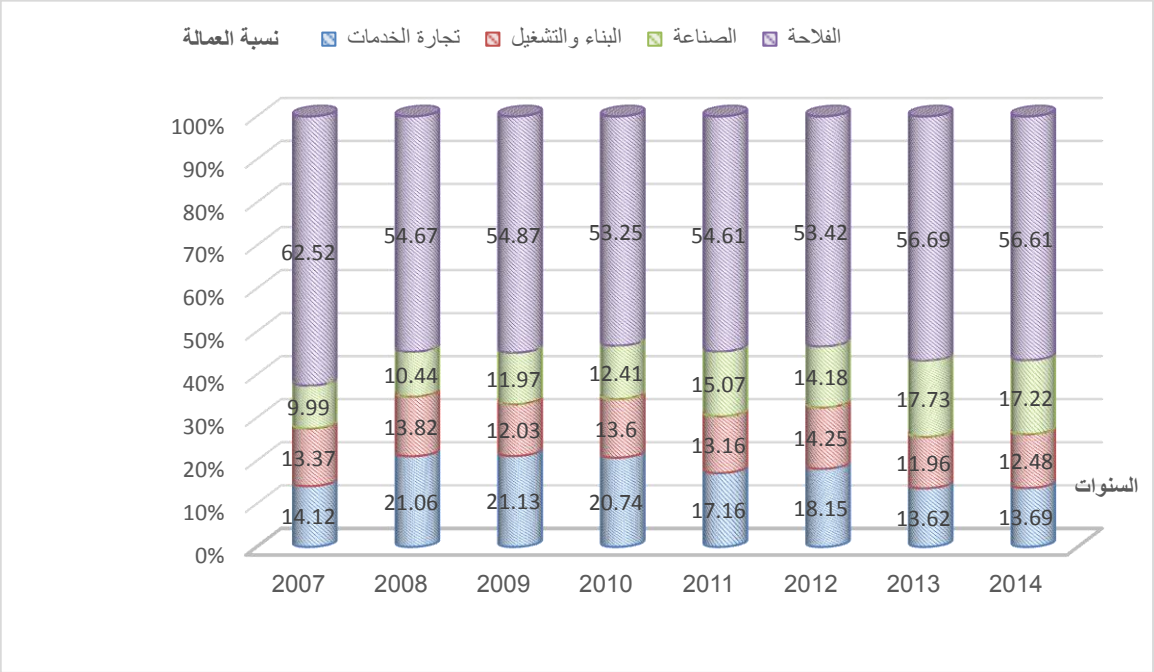

المصدر : من إعداد الطلبة انطلاقا من الملحق رقم (1)

من خلال الرسمين البيانين يمكن استخلاص فكرتين حول توزيع حجم ونسبة العمالة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية، إذ يلاحظ ما يلي:

❖ بالنسبة إلى حجم العاملة الكلية نلاحظ أنها تزداد من سنة إلى أخرى، حيث بلغت حجم القوى ، العاملة المشتغلة 6,1 مليون عامل سنة 2008 ، لتصل إلى أكثر من 9 ملايين عامل سنة2014 أي بنمو قدره 47.99 % لكن بوتيرة متذبذبة.

❖ كما يلاحظ تباين في توزيع اليد العاملة من قطاع إلى آخر فنجد:

- قطاع الخدمات يستحوذ على أكبر عدد من العمالة، بنسبة تجاوزت 53 % على امتداد الفترة 2007-2014 ، حيث سجل هذا القطاع سنة 2014 بنسبة 56.61 % ، يليها القطاع الفلاحي بنسب تتراوح بين (17-21) % ، إذ شهد هذا القطاع تذبذبًا وانخفاضًا تدريجيًا من سنة إلى أخرى خاصة في السنتين الأخيرتين أين احتل فيه قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الثانية، إذ عرف هذا الأخير تزايداً معتبراً من اليد العاملة بنسبة 21.14 % سنة 2014 و 25.22 % سنة 2014 ، مقارنة بسنة 2012 .
- بينما شهد القطاع الصناعي انخفاضاً، سجل أدنى نسبة من العاملة المشتغلة على طول الفترة، حيث سجل 12.48 % في سنة 2014 ، فهو ذو حجم عمالة منخفض رغم ما بذلته الجزائر من مجهودات في ترقية نشاطات غير الفلاحية،

بانتهاج سياسة التصنيع، ويعود سبب ذلك إلى إجراءات التصحيح في القطاع الصناعي وإلى إعادة الهيكلة العضوية ما أدى إلى خفض عدد العمال بمختلف الصيغ كالتقاعد المسبق، التسريح لأسباب اقتصادية، وتصفية الوحدات المفلسة .

من خلال هاتين النقطتين نلاحظ أن قطاع الخدمات والتجارة والإدارة تساهم في الإنتاج الداخلي أكبر من كل القطاعات وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري، كونه اقتصاد ريعي، يكون فيه توظيف عوائد النفط بتضخيم الجهاز الإداري الحكومي.

3-2-1-2- توزيع العاملة حسب المهنة :

الهدف وراء هذا التوزيع يكمن في التعرف على أهمية الوظائف التي تؤديها العمالة، فهو يعكس الأنشطة السائدة في المجتمع ودرجة التطور التي بلغها، وذلك من خلال الشكل التالي الذي يوضح فكرة توزيع تلك العمالة.

شكل رقم (4) : نسبة العاملة حسب المهنة .

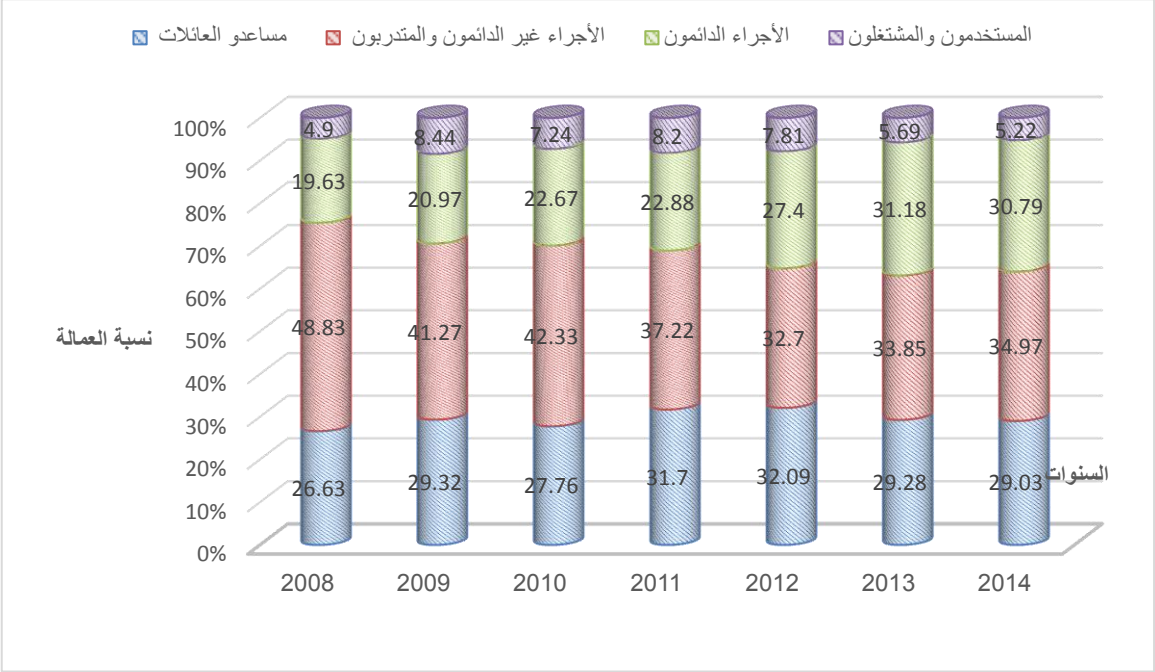

المصدر : من إعداد الطلبة انطلاقا من الملحق رقم (2)

من خلال الشكل البياني نلاحظ نسبة المستخدمون والمشتغلون من إجمالي القوة المشتغلة تتراوح عمومًا بين 26 % و 32 %إذ بلغت سنة 2014 نسبة 29.03 % وهي في تزايد مستمر، حيث وصل عددهم أكثر من 2,6 مليون عامل، أما فئة الأجراء الدائمين فهي في انخفاض تدريجي، حيث مثلت سنة 2008 من اليد العاملة المشتغلة 48.83 % ، وأصبحت تمثل سوى 34.97 %سنة 2014 ، في حين نجد الأجراء غير الدائمين في ارتفاع مستمر منتقلة من 1213054 عامل والتي مثلت 19.63 % إلى 2816000 عامل والتي مثلت حوالي 30.79 % ، سنة 2014 ، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود سياسة تشغيل فعالة، حيث أخذت الدولة على عاتقها توفير الشغل

لمناصب عمل مؤقتة تحت برامج عقود ما قبل التشغيل ما أدى إلى توفير مناصب العمل المؤقتة أكبر من مناصب العمل الدائمة فيما يخص مساعدوا العائلات فنجد أن به أضعف النسب من حيث اليد العاملة المشتغلة.

3-2-1-3- توزيع العمالة حسب فئات العمر :

حسب هذا التوزيع سنتعرف على الفئات التي تملك النسبة الكبيرة، وعلى نوعية العمالة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (5) : نسب العمالة حسب فئات العمر

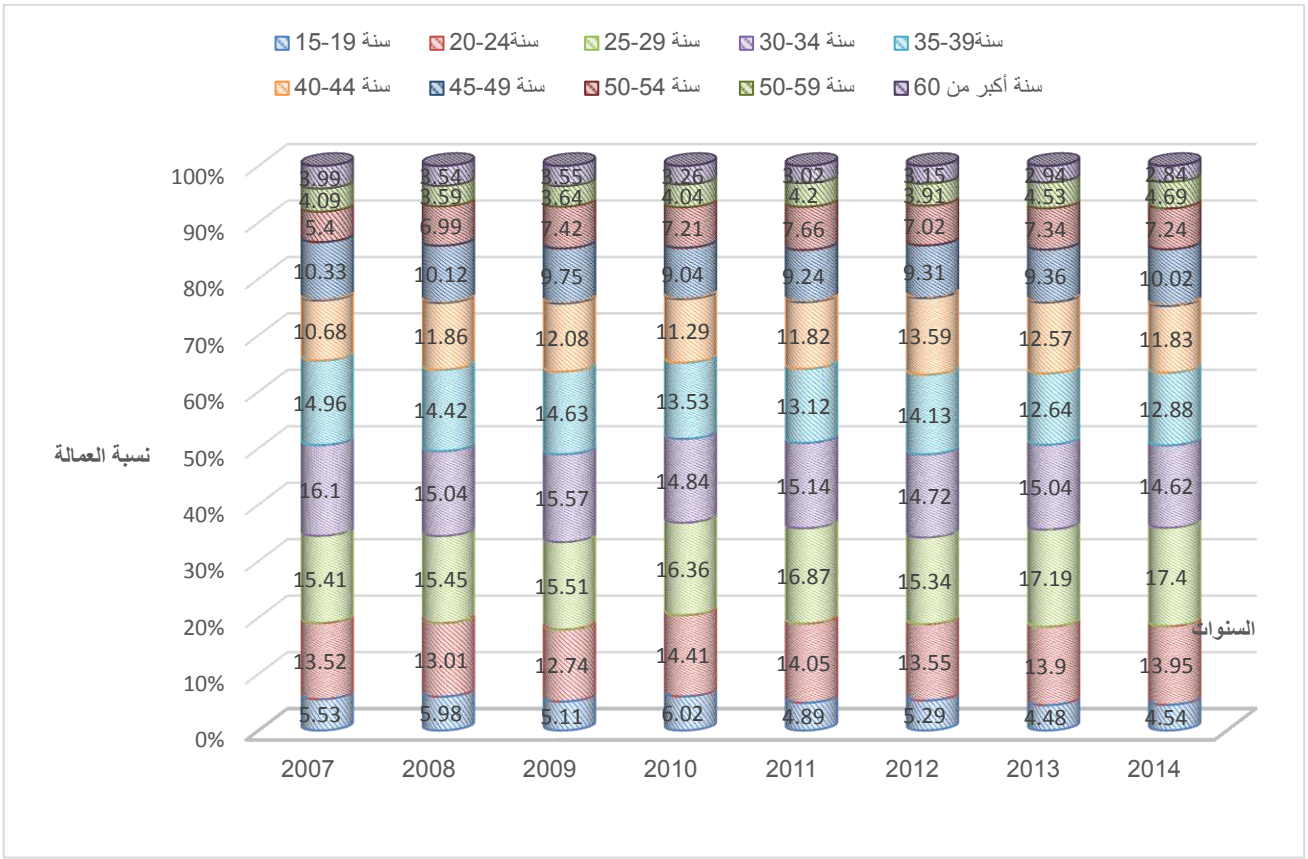

المصدر : من إعداد الطلبة انطلاقا من الملحق رقم (3)

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن الفئة التي تمثل أعلى مستوى للعمالة هم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 20-35 سنة بنسبة قاربت 45.91 %سنة 2014 ، إذ نجد أن نسبة العمالة لدى الفئة 20-24 سنة قدرت بـــ13.95 % ولدى الفئة 25-29 سنة بـــ17.40 % ، ثم تأتي بعد ذلك الفئة العمرية 30-35 سنة والتي قاربت نسبتها 14.62% سنة 2014 ، هذا ما يؤكد اعتماد العمالة الجزائرية على الفئات الشابة التي لا تتعدى الخامسة والثلاثون من العمر .

كما نلاحظ ان الفئة فوق 55 سنة تتجه نحو الانخفاض خلال هذه الفترة مثلها مثل الفئات الصغرى

3-2-1-4- توزع العمالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس

إن للتوزيع الجغرافي للسكان وإلى المشاريع الاقتصادية والخدمات الاجتماعية أثر كبير في توزيع العمالة، وعليه تقسم العمالة إلى تجمعين كبيرين حضري والأخر ريفي، ومن خلال الأشكال الموالية يمكن أن نعرف كيف تتوزع العمالة من حيث الجنس على هذه المناطق.

شكل رقم (6) : نسب العمالة المناطق الجغرافية

المصدر : من إعداد الطلبة انطلاقا من الملحق رقم(4)

شكل رقم (7) : نسب العمالة حسب الجنس

المصدر : من إعداد الطلبة انطلاقا من الملحق رقم (4) .

يتبين من خلال الرسمين البيانيين ما يلي:

✓ أن هناك اختلال في توزيع العمالة بين المناطق الحضرية والريفية حيث نجد أن العمالة ترتكز بشكل كبير في المناطق الحضرية إذ بلغت أعلى نسبة سنة 2014 بنسبة 84.78% استحوذ الذكور على الجزء الأكبر منها في المنطقتين، بلغت النسبة 87.10% عام 2007 حوالي 5382909 عامل لتصل إلى 84.39 %أي حوالي 7718000عامل عام 2014 ، أي بزيادة قدرها 43.37 % أما نسبة الإناث فهي تمثل سوى 15.61 % من اليد العاملة المشتغلة منها 90.26 %من المناطق الحضرية والباقي أي 9.73 %من المناطق الريفية سنة 2014 .

✓ نلاحظ أيضًا بأن ذكورًا كانوا أو إناث في المدن أكبر من الريف، ويعود ذلك إلى الهجرة الريفية نحو المدن، أما بالنسبة للإناث فيعود تزايد مشاركة المرأة في سوق العمل الجزائري إلى مجموعة عوامل أساسية أهمها تزايد نسبة الفقر في المجتمع، ديناميكية القطاع غير الرسمي الذي ساهم في زيادة مشاركة المرأة في العمل من خلال العمل المنزلي.

3-2-2- القوى العاملة غير المشتغلة :

لغرض تمييز السكان الذين تمسهم البطالة ومعرفة أين تتمركز البطالة وفي أية فئة وفي أي نوع يتوجب علينا أن ندرس توزيعها هي الأخرى على عدة تصنيفات أهمها:

- ✓ السن (فئات العمر).
- ✓ المناطق الجغرافية والجنس .
- ✓ المدة العمرية .

3-2-2-2- توزيع البطالين حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس :

من خلال الشكل الموالي يمكن معرفة الفئة التي تمسها البطالة بالدرجة الأولى .

شكل رقم (8) : توزيع البطالة حسب الفئات العمرية

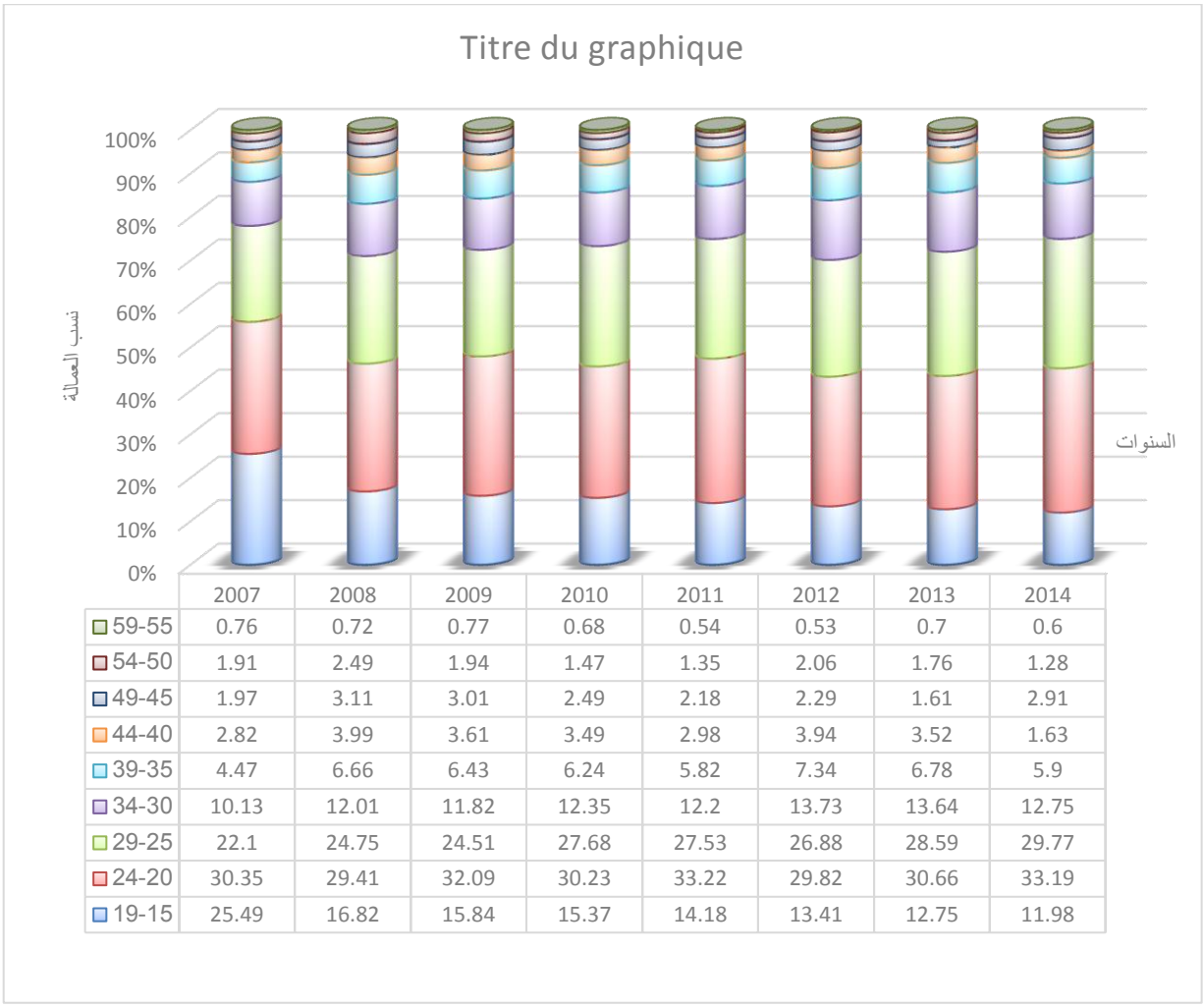

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
59-55	0.76	0.72	0.77	0.68	0.54	0.53	0.7	0.6
54-50	1.91	2.49	1.94	1.47	1.35	2.06	1.76	1.28
49-45	1.97	3.11	3.01	2.49	2.18	2.29	1.61	2.91
44-40	2.82	3.99	3.61	3.49	2.98	3.94	3.52	1.63
39-35	4.47	6.66	6.43	6.24	5.82	7.34	6.78	5.9
34-30	10.13	12.01	11.82	12.35	12.2	13.73	13.64	12.75
29-25	22.1	24.75	24.51	27.68	27.53	26.88	28.59	29.77
24-20	30.35	29.41	32.09	30.23	33.22	29.82	30.66	33.19
19-15	25.49	16.82	15.84	15.37	14.18	13.41	12.75	11.98

المصدر : من إعداد الطلبة انطلاقا من الملحق رقم (5)

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن البطالة تمس بالدرجة الأولى الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30سنة حيث سجلت النسبة في هذه الفئة 77.94 % عام 2007 الى 74.94 % عام 2014 ، ضمن هذه الفئة يلاحظ ان الفئة 20-25 سنة هي التي تعاني أكثر من غيرها من البطالة ، اذ ارتفعت النسبة من 30.35 %سنة 2007 أي حوالي 761933 بطال إلى 33.19% سنة 2014 أي حوالي 388000 بطال ويرجع السبب

في ذلك إلى إحالة الشباب من طرف المنظومة التعليمية والتي أصبحت لا تتلائم مع احتياجات سوق العمل .

بصورة عامة يمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى أن هذه الفئة تتوافق مع السنوات التي يتخرج خلالها معظم الطلبة الجامعيين والمكونين في المعاهد، كذلك المؤدون لواجب الخدمة الوطنية والذين معظمهم يتقدمون لأول مرة لسوق العمل، وهم بدون تجربة أو خبرة ميدانية، حيث أن أغلبية المؤسسات الاقتصادية تعطي الأولوية لتوظيف الأفراد المؤهلين وذوي الخبرة المهنية، مما جعل البطالة تمس بالدرجة الأولى الشباب الذين يشكلون الجزء الأكبر من فئة السكان النشطين، نفهم من هذا أن البطالة تتركز بشكل خاص بين الشباب الداخلين لسوق العمل لأول مرة.

3-2-2-2- توزيع البطالين حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس :

لمعرفة كيف تنتشر البطالة بين الرجال والنساء على المناطق الحضرية أو الريفية نستعين بالشكل التالي :

شكل رقم (9) : نسب البطالة حسب الجنس

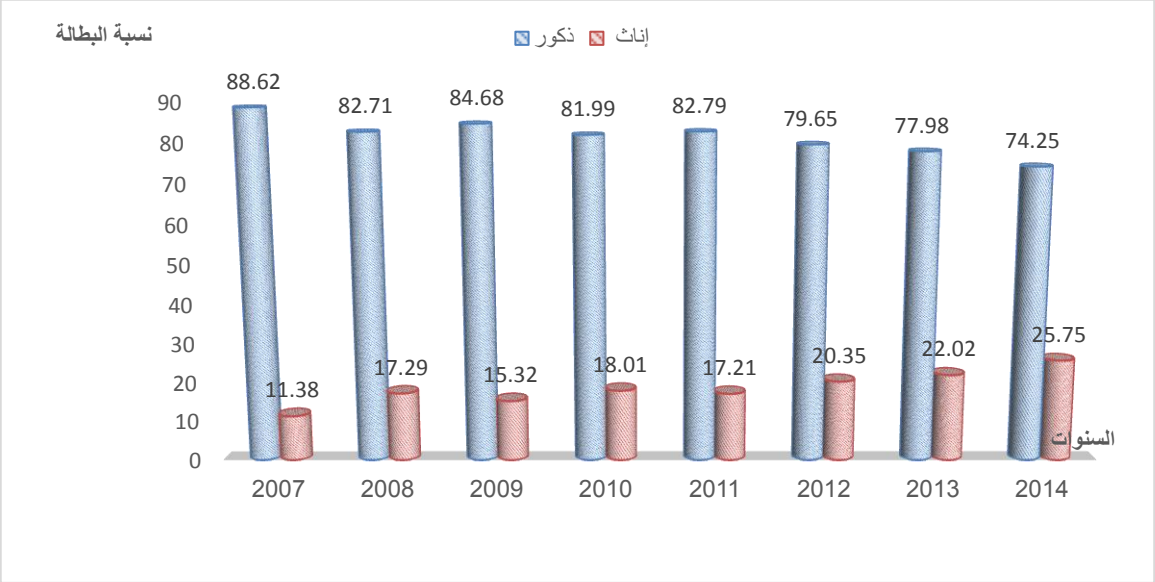

المصدر : من إعداد الطلبة انطلاقا من الملحق رقم (6)

شكل رقم (10) : نسب البطالة حسب المناطق الجغرافية

المصدر : من إعداد الطلبة انطلاقا من الملحق رقم (6)

من خلال الرسم البياني نلاحظ ما يلي :

– تمس البطالة فئة الذكور أكثر من الإناث، حيث بلغت نسبة البطالة عند الذكور % 88.62 سنة 2007 وانخفضت في سنة 2014 لتصل إلى 74.25 % في المقابل نجد أن البطالة عند الإناث عرفت تزايدًا إذ سجل سنة 2007 حوالي 285718 بطال أي بنسبة 11.38 % لتصل إلى حوالي 301000أي بنسبة 25.75 %سنة 2014ويرجع السبب ذلك إلى دعم الدولة لفئة البطالين مما جعل نسبة العاطلات عن العمل تزداد بسبب تسجيل الإناث في مكاتب البحث عن العمل للاستفادة التعويض عن البطالة ومن المساعدات الأخرى التي تقدمها الدولة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع نسبة الإناث المتمدرسات والمتخرجات اللواتي دخلن سوق العمل لأول مرة، إضافة إلى اللواتي، سرحن من العمل مع بداية التسعينات نتيجة الإصلاح الاقتصادي.

– نلاحظ كذلك أن حجم البطالة كبيرة بالنسبة لمنطقة الحضر، إذا ما قورنت بحجم البطالة في الريف، حيث سجل سنة 2008 أن هناك 1012000 بطال في المنطقة الحضر مقابل 157000 بطال في الريف.

– تمس البطالة فئة الذكور والإناث في المدينة أكبر من نسبة الذكور والإناث في الريف، بالنسبة للإناث يرجع السبب في ذلك إلى عادات وتقاليد الريف الجزائري، لأن المرأة الريفية خاصة هي الأقل بحثاً عن عمل في ضوء من أعباء اجتماعية ثقيلة .

3-2-2-3- توزيع البطالة حسب المدة الزمنية :

إن تحليل مدة البطالة يساعدنا في التعرف على وضع فئة البطالين وعلاقة سوق العمل بشكل عام، إن مدة البطالة كانت تعد بالأشهر، اصطبح ت الآن تعد بالسنوات وهذا راجع لنقص العمل وكذلك عدم ملائمة بعض الوظائف المقترحة على البطالين.

الجدول الموالي يبين لنا توزيع البطالة في الجزائر حسب المدة لسنة 2014

جدول رقم (4) : توزيع البطالين حسب المدة الزمنية

السنة / مدة البحث	2014	
	العدد	النسبة %
سنة واحدة	807870	38.87
سنتين	425540	20.48
3 سنوات	285835	13.75
4 سنوات	170280	8.19
5 سنوات فأكثر	388745	18.71
المجموع	**2078270**	**100**

***Source** : ONS, (2014), données statistique, (Activité et emploi et chômage), N°386, p4.*

شكل رقم (11) : نسب البطالة حسب المدة الزمنية

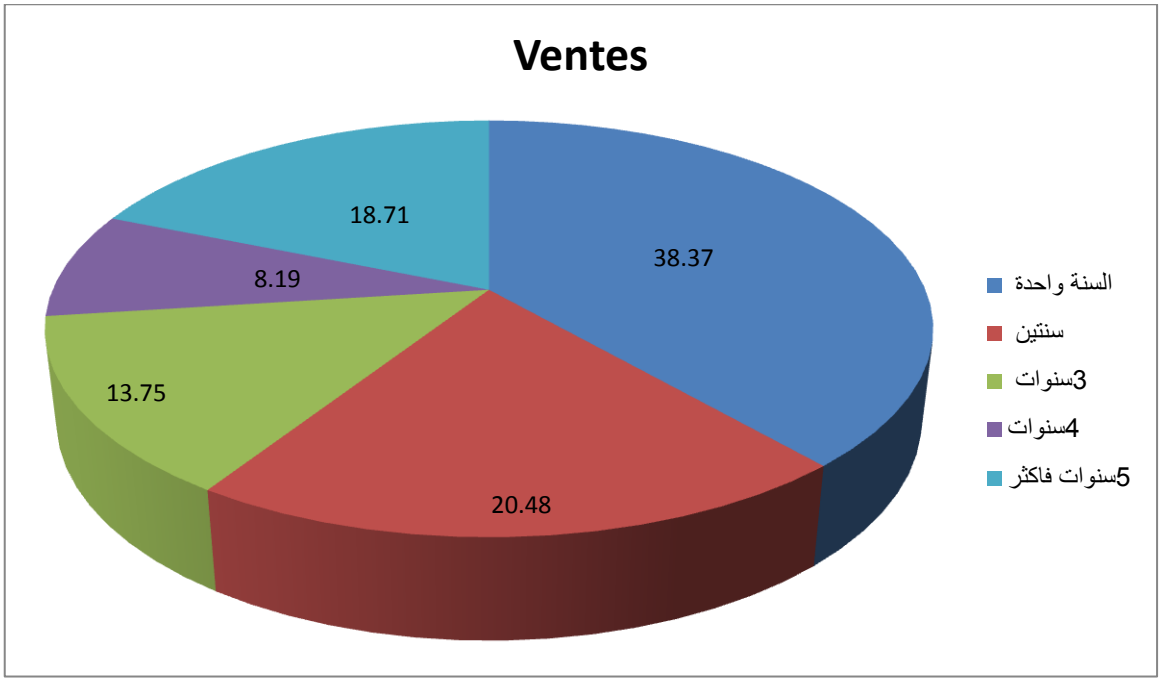

المصدر : من إعداد الطلبة انطلاقا من الجدول رقم (2-4)

يتضح من خلال الجدول والشكل البياني أن حوالي 38.87 % من مجموع البطالين يتواجدون في حالة بطالة منذ سنة، حسب تعداد 2003 ، وحوالي 18.71 % يتواجدون في حالة بطالة منذ 5 سنوات فأكثر، كذلك نجد عدد البطالين الذين هم عاطلون لمدة سنتين بنسبة 20.48 % أي حوالي 425540 فرد من مجموع البطالين، كل هذه المؤشرات ما هي إلا دلالة على صعوبة الحصول على مناصب الشغل من طرف الأفراد العاطلين وعلى امتداد المدة الزمنية المستغرقة في الحصول على الشغل.

إن الأرقام والإحصاءات البطالة المتأتية من مصدر الديوان الوطني للإحصاء هي غير منتظمة وغير دقيقة، ربما يرجع السبب في ذلك إلى تستر الدولة على هذا الجانب

لأغراض سياسية لهذا فهذا التحليل حول توزيعات العاملة يبقى (عمل ناقص) أو غير دقيق وغير كامل.

3-2-3- خصائص مشكلة البطالة:

بعد دراسة القوى العاملة وتوزيعها على عدة معايير، يمكن استخلاص أهم ما يميز البطالة، وذلك خلال فترة الدراسة، إذ تختلف مميزاتها باختلاف الظروف الاقتصادية، فخصائصها في العشرية السبعينيات والثمانيات تختلف تماما عن خصائص البطالة في الفترة التسعينيات وبداية الألفية الثالثة. حيث نجد ما يميز هذه الظاهرة في الجزائر بما يلي:

- ارتفاع وتيرة نمو العرض من العمالة نتيجة ارتفاع معدلات نمو السكان والقوى العاملة النشيطة –إذ شهد سوق العمل تزايد عدد الوافدين إلى سوق العمل سنويًا إلى أكثر من250000 عامل – مقارنة مع تباطؤ نمو الطلب على العمالة الناتجة عن عدة عوامل منها ضعف معدلات الاستثمار، ومن ثم ضعف القدرة على توليد التشغيل، وتواضع مستويات الإنتاج وكفاءة الإدارة ومنه استفحال مشكلة البطالة.
- التطور السريع للقطاع الموازي الذي يوظف عدد غير معروف من اليد العاملة من الشباب ويعتبر مصدر دخل بالنسبة لهم، ما يجعل إحصائيات العاطلين عن العمل غير دقيقة تمامًا وإذا كان حجم القطاع الموازي في الدول المتطورة يتراوح ما بين (15-20)% من الاقتصاد الوطني فإنه بالنسبة للجزائر كبلد نامي يتعدى بكل تأكيد هذه النسبة.

♦ تفشي مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري وبمعدلات مخيفة في التسعينيات، نتيجة الانكماش الاقتصادي، وتراجع وتيرة التشغيل بسبب قلة المواد المالية للدولة والتي قلصت من حجم الاستثمارات المنشاة لمناصب العمل وبالتالي الاختلال في السوق العمل بين العرض والطلب ما أدى إلى انخفاض في عدد مناصب الشغل الجديدة .حيث انتقل عدد البطالين سنة 1996 من 27.89% أي حوالي 218600 بطال الى 29.2% بطالا ما يعادل 2551600 بطال سنة 1999 ، وانخفاض نسبة البطالين ليصل إلى 10.33 % أي ما يعادل 1169000 بطال سنة 2014 ، ويعود ذلك إلى تدخل الدولة لتعديل مركبات سوق العمل عن طريق إجراءات عديدة وكثيفة أدخلتها الوزارة الوصية في السياسة التشغيلية خاصة بعد سنة 1998 لتتكفل بالبطالين وهذا ما تم توضيحه سابقاً.

♦ تميزت البطالة في الفترة الانتقالية بانتشار البطالة لدى طلبة الجامعات وخريجي معاهد التكوين المهني، حيث قدر عددهم بحوالي 100000 شخص سنة 1998 ، وفي حدود 140000 شخص في سنة 2008 ، بسبب هشاشة العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية الطالبة للعمل والمؤسسات التكوينية خاصة عند اعتماد الجزائر سياسة ترشيد الموارد المالية، فلم يعد بإمكان المؤسسات الاقتصادية تخصيص أغلفة مالية للتكوين والرسكلة، وهو من متطلبات علاقات العمل الجديدة حسب المعطيات الجديدة للسوق التي تعتمد على المرونة الشديدة في العمل.

♦ بعد اتخاذ الجزائر مجموعة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية في إطار برنامج التعديل الهيكلي، تأثر سوق العمل ووضعية العمال، إذ تم حل كل المؤسسات العاجزة على تسير نفسها، مما أدى إلى ضياع العديد من مناصب الشغل التي أنشأت في المرحلة السابقة سواء كانت هذه المؤسسات تابعة للقطاع العمومي أو القطاع الخاص فتم إحصاء أكثر من 1000 مؤسسة مسها الإجراء وأحيل عمالها إلى البطالة أو التقاعد المسبق .بعد ما كان البطال في العشرية 80 والعشرية 90 ينتظر أشهر معدودة للحصول على منصب شغ ل معين، ففي هذه الفترة امتدت مدة الانتظار، حيث ارتفع متوسط مدة البحث عن شغل من 30 شهرًا سنة 1991 إلى 55 شهر سنة 1998 لتصل إلى أكثر من 5 سنوات سنة 2003 ، وهو الخطر الاجتماعي الذي أصبح يمس المجتمع الجزائري إذ لم تتمكن السلطات المعنية من حصر هذه الآفة بمختلف الوسائل المادية والمعنوية.

تمثل هذه الخاصية خطورة كبيرة على الجانب الاقتصادي مما يؤدي إلى نشر الآفات الاجتماعية التي تفقد القيم الأخلاقية فيها كانتشار الجرائم والمخدرات بالإضافة إلى انتشار آفة الفقر الذي يمس أهم مؤشر في التنمية البشرية وهو ما يعبر عن تقهقر معدلات النمو الذي تصنف به مستويات التقدم الاقتصادي.

3-2-4- محاولة شرح أسباب البطالة :

لكل ظاهرة مسببات ومخلفات تترك آثار ايجابية وأخرى سلبية على جميع المستويات والبطالة في الجزائر اختلفت أسبابها باختلاف الظروف الاقتصادية إذ شهدت الفترة التسعينات إصلاحات عميقة وجذرية زادت من تعميق هذه الظاهرة أكثر ويمكن تلخيص تلك الأسباب خصوصًا في تلك الفترة في النقاط التالية:

✓ **انخفاض الاستثمارات المولدة للشغل:**

بعد التذبذبات التي شهدتها الإيرادات الجزائرية المتأتية من المحروقات تأثر عالم الشغل وتأثرت دالة الطلب على العمل مما أدى إلى تفاقم معدلات البطالة، وباعتبار الاقتصاد الجزائري مرتبط كلياً ببرميل البترول فكانت نتيجة انخفاض الإيرادات كبح معدلات النمو من جهة وتوقيف الاستثمارات من جهة أخرى، فأزمة المديونية التي شهدتها الجزائر في الفترة 1986 إلى غاية إعادة جدولة الديون مع المؤسسات المالية الدولية ما أدى إلى إعادة النظر في السياسة الاستثمارية مما أدى إلى تقليص معدلات الاستثمار في هذه الفترة حيث نجد في سنة 1993 إيرادات الجزائر قدرت بـ 12 مليار دولار ونسبة خدمة الدين 86 % أي 9 مليار دولار، وهو من بين الأسباب التي أدت إلى كبح الاستثمار.

✓ **مرونة علاقات العمل:** شهدت سوق العمل الجزائرية إصلاحات هيكلية أدت إلى تغيرات جذرية في علاقات العمل خاصة على المستوى القانوني حيث نلاحظ

إدخال مرونة شديدة في سوق العمل الجديد التي فرضتها التحولات العالمية في إطار عولمة الأسواق أثرت على العمل وعلاقته إذ أصبحت مناصب الشغل المقترحة على طالبي الشغل تتميز بخصائص ومميزات لا تشبه مميزات وامتيازات العمل الدائم حيث تميزت هذه المناصب في الفترة الانتقالية بـ :

- أكثر من3/2 من مناصب العمل هي وثيقة .
- يعتمد العمل حاليا ما يسمى بالعمل بنصف الوقت .
- المقابل المادي لا يوافق الاتجاه العام للأسعار .

من الإصلاحات الاقتصادية التي مست العمال في المؤسسات الجزائرية الضغط على الكتلة الأجرية وذلك بتطبيق مبدأ ترشيد النفقات من أجل تعظيم الأرباح بأقل التكاليف وأصبحت المتغيرة التي تمكن المؤسسة من التقليل في التكاليف هي أجور العمال، ويلاحظ أن مؤسسات كثيرة لم تتمكن من دفع أجور عمالها ما أدى إلى تسريحهم والتقليص من عددهم.

- ✓ **قصور عمل المصالح العمومية للتشغيل:** حتى تتمكن السلطات الوصية من تجسيد سياستها التشغيلية في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق نجد الجزائر تعاني من نقص كبير في مجال مؤسسات سوق العمل التي تلعب دور الوسيط بين الطالبين والعارضين.

- ✓ **تزايد اليد العاملة:** بلغ عدد السكان في الجزائر 29,6 مليون نسمة سنة 1995 ، أكثرهم من الشباب تقل أعمارهم عن 20سنة وبالرغم من التراجع المستمر للنمو السكان خلال العقد الأخير، فقد كانت القوى العاملة تزيد بمعدل أسرع من معدل السكان بنسبة 4 %سنوياً تقريباً في الفترة (1981-1995) ،نجد أن مجموع القوى العاملة بلغ 7,1 مليون تقريباً عام 1995 أي ما يوازي 25 % من السكان.
- ✓ **تسريحات وتقليصات العمال:** استطاع برنامج التعديل الهيكلي من تحقيق نوع من الاستقرار المالي والتوازن الخارج ي على المدى القصير، لكن مقابل هذا البرنامج ، لم يستطيع تأمين نسبة نمو قوية بدون تضخم وبمعدل بطالة منخفض، إذ شهدت الجزائر خلال فترة التسعينات ارتفاعاً كبيراً في معدلات البطالة، وهذا الإرتفاع ربما يجد جزءًا من تفسيره في الإغلاقات المتتالية للمؤسسات العمومية، وبالتالي التسريحات والتقلصات المتولدة عنها المتخذة من أجل تحضير الوضع ، وخوصصة عدد كبير من المؤسسات التي أصبحت تشكل ثقلا غير محتمل على الخزينة.

خاتمة الفصل الرابع:

من خلال دراسة تحليل واقع البطالة في الاقتصاد الجزائري نجد أن معدلات البطالة عرفت تزايد في السنوات الأخيرة تلك الفترة التي تميزت بإتباع الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي والذي كان له أثر كبير على مستوى التشغيل، وهذا ما تم ملاحظته في المبحث الأول.

وأرادت الحكومة الجزائرية علاجها من خلال مجموعة من السياسات تطرقنا إليها في المبحث الثاني تمثلت في أجهزة التشغيل سواء كانت تلك من قبل الوزرة المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب، إضافة إلى برامج لدعم النمو الاقتصادي، حيث وجدنا أن تلك الأجهزة حققت نتائج إيجابية فيما يخص توفير مناصب الشغل، لكن معظم هذه المناصب كانت في القطاعات غير المنتجة، كما أنها تعتمد على النفقات العامة والتي مصدرها مصدر وحيد يتمثل في العائدات من المحروقات.

كما تبين لنا في المبحث الأخير بعد تحليل هيكل البطالة من خلال دراسة تطور حجم ونسب القوى العاملة سواء المشتغلة أو غير المشتغلة بتحليل هيكلها، وتمركزها وفق عدد من التصنيفات وبالاعتماد على مختلف المصادر الإحصائية، أن البطالة في الجزائر تتميز بخصائص تختلف عن خصائص أي اقتصاد نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية السائدة في الجزائر، حيث وجدنا أن العمالة الجزائرية تعتمد بشكل كبير على الفئات

الشابة التي لا تتعدى 35 سنة، كما وجدنا أن العمالة تتمركز في القطاعات غير المنتجة أكبر من القطاعات المنتجة، إضافة إلى ذلك تبين لنا أن البطالة تتفاوت بين مختلف المناطق، حيث تتمركز في الوسط الحضري أكبر منها في الوسط الريفي، كما أنها تتفاوت بين مختلف الفئات العمرية، إذ نجد أن نسبتها الكبيرة عند الشباب.